الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم المالية والمحاسبة

تخصص:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور المعلومات المالية في تحسين الأداءالمالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

من إعداد:

- أسامة دحماني
- خليف عكسة

تحت إشراف:

قري عبد الرحمان

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
قري عبد الرحمان			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لله الحمد الذي وفقنا ومنَّ علينا بنعمة العلم ويسر لنا من يعيننا على تحصيله وعلمنا ما لم نكن نعلم

والصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين

لا بد لنا ونحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع

أساتذتنا الكرام الَّذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة

كما نتقدم بالشكر والامتنان للأستاذ قري عبد الرحمان على إعانته لنا

والشكر موصول أيضا إلى أعضاء المناقشة وإلى كل أساتذة

قسم العلوم المالية والمحاسبة

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الَّذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى جميع أساتذتنا الأفاض

الطالب: اسامة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للأداء المالي والمعلومة المالية

تمهيد.....6

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية.....7

الطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية.....7

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية.....12

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية.....13

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.....15

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه.....15

المطلب الثاني: مفهوم الاداء المالي وأهدافه.....18

المطلب الثالث: أهمية الأداء المالي ومعايير تقييمه والعوامل المؤثرة فيه 20

المبحث الثالث: مساهمات المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي.....23

المطلب الأول: مستخدموا المعلومات المالية.....23

المطلب الثاني: مؤشرات تقيم الأداء المالي.....25

المطلب الثالث: علاقة المعلومات المالية بتحسين الأداء المالي. 29

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني: دراسة حالة – وحدة المركب الصناعي الحضنة- المسيلة

تمهيد.....34

المبحث الأول: التعريف بميدان.....35

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر 35

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة.....35
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة.....37
المبحث الثاني: عرض وتحليل المعلومات المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة 41
المطلب الأول: طبيعة المعلومات المالية.....41
المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المحاسبية.....41
المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة(2018-2019).....45
المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة (م ح)..48
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة وتحليلها. 48
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي.....49
المطلب الثالث: دراسة النسب المالية.....54
خاتمة.....60
قائمة المراجع.....63
الملاحق.....67

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	10
(2-1)	معايير الجودة	13
(3-1)	أنواع الأداء	17
(4-1)	تقييم الأداء المالي في مؤسسة	21
(1-2)	الهيكل التنظيمي لمركب الصناعي التجاري الحضنة	40
(2-2)	يمثل الأصول الجارية والغير جارية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019)	43
(3-2)	يمثل جانب الخصوم لمؤسسة مطاحن الحضنة(2018-2019)	45
(3-2)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول خلال الفترة(2018-2019).	48
(4-2)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم(2018-2019).	49
(5-2)	يمثل رأس مال العامل (الخاص، الأجنبي، الإجمالي) لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019).	52
(6-2)	تمثيل البياني لرأس مال العامل إحتياجات راس مال العامل والخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019).	53
(1-1)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	10
(2-1)	معايير الجودة	13
(3-1)	أنواع الأداء	17

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	نسب السيولة	27
(1-2)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019) جانب الأصول	42
(2-2)	الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019) جانب الخصوم.	44
(3-2)	جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019) جانب الاصول.	46
(4-2)	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول(2018-2019).	48
(5-2)	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم(2018-2019)	49
(6-2)	حساب راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019) من أعلى الميزانية.	50
(7-2)	حساب راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019) من أسفل الميزانية.	50
(8-2)	حساب رأس مال العامل (الخاص، الأجنبي، الإجمالي) لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة(2018-2019).	51
(9-2)	حساب احتياجات راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).	52
(10-2)	حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019).	53
(11-2)	حساب نسب السيولة المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة(2018-2019).	54

مقدمة

مقدمة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في عدة مجالات سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو تكنولوجية، تنعكس أو بآخر على مؤسسات وتجعلها في صراع دائم مع المحيط الذي يتميز بمنافسة شديدة، ليس بالظرورة لتحقيق تقدمها أو ازدهارها ولكن للحفاظ على بقائها.

من هذا المنطلق أصبحت فائدة المعلومات عنصرا هاما من عناصر الإنتاج لها دور أساسي في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، لذا أصبح لزاما عليها استغلال أبسط المعلومات سواء الواردة من الخارج كالمعلومات عن المنافسين والقوانين والمستهلكين وغيرها أو المعلومات الداخلية عن نشاطها من خلال تقارير الأداء لكل وظيفة.

ومن هنا تبرز أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذالك بإبراز نقاط القوة والضعف في المركز المالي، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير والقوائم المالية بشكل مفصل وعملي وذلك باستخدام الأساليب الكمية الحديثة والمتمثلة في التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والتنبؤ بشكل أكثر دقة بمستقبلها الاقتصادي والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي.

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين وتبرز دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

1-الإشكالية: مما سبق يمكن صياغة الدراسة كما يلي:

ما هو دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

وللإجابة على السؤال نقسم السؤال إلى أسئلة فرعية وهي:

- ما المقصود بالمعلومات المالية، جودة المعلومات المالية؟
- ما هو الأداء المالي؟ وما أهم مؤشراته؟
- هل إستخدام المعلومات المالية يحسن من الأداء المالي للمؤسسة؟

2-الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة اللفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية

- المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- تتضمن القوائم المالية على معلومات اقتصادية معبر عنها بشكل مالي، تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- تساهم المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة لإبراز قوة وضعف مركزها المالي لاتخاذ القرار.

3- أهداف الدراسة

- التعرف على الأداء المالي.
- معرفة ماهية المعلومات المالية.
- معرفة دور المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي.
- إبراز أهمية المؤشرات والنسب المالية كأدوات لتقييم الأداء المالي.
- إخراج البحث من النظري إلى الميدان.
- التعرف علي الوضع المالي الحقيقي لمؤسسة مطاحن الحضنة.

4-أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية المعلومات المالية فهي تعطي صورة عن نشاطها محل اهتمام باعتبارها مورد من مواردها في ظل الثورة المعلوماتية

5-أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيارنا لهذه الدراسة للأسباب الذاتية والموضوعية التالية.

- ملائمة هذه الدراسة مع تخصص دراستنا.
- أهمية المعلومات المالية والدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي.
- محاولة إضافة مرجع جديد في الموضوع إلي المكتبة الجامعية.

6-منهج الدراسة

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وتماشيا مع الفرضيات السابقة، نعتمد في دراستنا علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى المعرفة المفصلة للأداء المالي و المعلومات المالية ومساهمتها في تحسين الأداء المالي.

أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب منهج دراسة حالة (وهي طريقة خاصة في المنهج الوصفي تحليلي)، بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة عل أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

7-حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تمت الدراسة في السنوات التالية: 2018-2019
- الحدود المكانية: تم إسقاط الجانب النظري للدراسة على القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة لولاية المسيلة.

8-الدراسات السابقة:

لقد تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي كانت لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

8-1- دراسة بزقراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة.

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم الأداء المالي من حيث طرق تقييم وكيفية تحسين الأداء المالي واستخدام مفاهيم المعلومات المالية الملائمة لتحسين الأداء المالي.

واعتمدت الدراسة الميدانية لمؤسسة مطاحن الكبر للجنوب وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة مما يساعد عل تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- المعلومات المالية أصبحت تلقي اهتمام كبير باعتبارها من الموارد الهامة حيث أن المؤسسات تتحصل عليها بجهد وتكلفة أقل والقوائم المالية من أهم هذه المعلومات.

8-2- دراسة بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير وتخصص مالية العلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.

هدفت الدراسة إلى التعرف عل المعلومات الداخلية ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق ادراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري.

9-هيكل الدراسة

للإلمام بهذه الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ينفرد كل فصل بتمهيد وخاتمة.

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للمعلومات المالية والأداء المالي، وثم التعرض فيه إلى مفهوم المعلومات المالية وجودة المعلومات المالية وأنواع المعلومات المالية وخصائص النوعية للمعلومات، كما تم التطرق إلى مفهوم الأداء المالي بدراسة الأداء كمفهوم عام ثم الأداء المالي والأهداف المالية للمؤسسة وتقييم الأداء المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وأخيرا ثم التعرض لمساهمة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي.

الفصل الثاني: يمثل دراسة حالة، وكان بعنوان استخدام المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة، حيث يتضمن هذا الفصل تقديما لمؤسسة مطاحن الحضنة، ثم تطرقنا لتقييم الأداء المالي من خلال المؤشرات اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها.

الخاتمة: وتضمنت نتائج الدراسة التي تشكل في مجملها اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المعتمدة في مقدمة البحث.

الفصل الأول

الإطـــار النظـــري لـــلأداء المالي والمعلومة المالية

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المالية من أهم المواضيع البالغة الأهمية في الوقت المعاصر، كما تلعب دورا هاما في تحديد الفاعلية وكفاءة المؤسسات، وتعتبر المعلومات المالية من أهم مصادر تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية.

المبحث الثاني: ماهية الاداء المالي.

المبحث الثالث: اسهامات المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: ماهية المعلومات المالية

تتبع المؤسسة عدة اجراءات معقدة حتى تصل إلي القيام بوظائفها وأنشطتها بصفة منتظمة، تسمح لها بخلق مكانة في السوق والمحافظة عليها، خاصة في ظل التطورات السريعة التي يعرفها هذا، فأصبح علي المسيرين جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها، وللمعلومات المالية أهمية كبيرة على مستوي الداخلي والخارجي للمؤسسة، فهي تخدم المسيرين داخل المؤسسة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات التي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة، أما على المستوي الخارجي فهي تزود الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة كالمستثمرين بالمعلومات اللازمة لتعرف علي الوضعية المالية للمؤسسة لاستثمار

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية

أولا: تعريف المعلومات المالية

"نظام فرعي للمعلومات الإدارية الذي يختص بتحديد احتياجات متخذي القرارات، سواء في مستوى الإدارة العليا أو الإدارة المالية من بيانات ومعلومات مالية".[1]

"هي كل المعلومات الكمية والغير كمية التي تخص احداث الإقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية".[2]

"هي أي معلومات تخص الموقف المالي للمنشأة من أصول أو إلتزامات أو حقوق الملكية التي تخص الأداء المالي من إرادات أو مصروفات".[3]

ثانيا: خصائص المعلومات المالية

1-خصائص النوعية للمعلومات المالية: باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب توفير خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية حتي يتسني لمتخذ القرار الاعتماد

---

[1]- صباح رحيمة محسن، وآخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**،ط1، مؤسسة الوراق لنشر وتوزيع، عمان، أردن، 2011، ص179.

[2]- علي حمادي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص84.

[3]- عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبية المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003-2004، ص29.

على معلومات، فإذا فقدت المعلومات المالية أي من الخاصيتين الرئيستين تكون غير مفيدة لمستخدميها الرئيسين.

1-1- خاصية الملائمة: ويقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية و الأغراض التي تعد من أجلها، ويمكن وصفها بالملائمة إذا كان القرار المتخذ علي أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، كما تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.[1]

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر ثلاث خصائص فرعية وهي:

1-1-1- خاصية القيمة التنبؤية لمعلومات المالية: بمعني أن تكون للمعلومات المستخدمة قدرة تنبؤية بالمستقبل أي أن تكون صالحة عند استخدامها في تصميم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الاجل.[2]

1-1-2- خاصية القيمة الاسترجاعية: (القدرة على إمكانية التحقق من صحة التنبؤات)**:** تمتلك المعلومات المالية قيمة إسترجاعية عندما يكون لها قدرة على تغير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدي صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.[3]

1-1-3- خاصية التوقيت المناسب: يقصد بخاصية التوقيت المناسب للمعلومات هو توفر المعلومات في حينها.

1-2- خاصية الموثوقية: تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطار والحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي انها خاصية تتعلق بامانة المعلومات المحاسبية وامكانية الاعتماد عليه.[4]

---

[1]- خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص34.

[2]- خليل عواد أبو الحشيش، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3]- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبية**، ذات السلال للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص196.

[4]- مرجع نفسه، ص201.

وحتي تكون المعلومات موثوقة يجب توافر ثلاث خصائص هي كالتالي:[1]

1-2-1- خاصية الصدق في التعبير: أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.

1-2-2- خاصية القابلية لتحقيق: يقصد بذلك أن النتائج المتوصل إليها من طرف أي شخص هي نفسها إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس المعلومات المحاسبية.

1-2-3- خاصية الحياد: أي عدم التأثر على عملية الحصول علي المعلومات لتخدم طرف على حساب آخر.

2- الخصائص الثانوية للمعلومة المالية: بالإضافة إلى الخاصيتين الاساسيتين هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها أهمها:

2-1- الثبات: ويعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قاس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة الى أخرى وإذا ما تم أي تغير فيجب الاشارة إلى ذلك لكي يؤخذ بعين الاعتبار من طرف مستخدمي المعلومات.

2-2- القابلية المقارنة: ولكي تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة يجب أن يتوفر فيها شرطان التاليان:[2]

- سهولة العرض في استخدام اسلوب واحد للقياس والالتزام بذلك من فترة مالية إلى اخري.
- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية إلى أخري حتي تتم المقارنة بكفاءة وفعالية ولإعطاء ثقة أكثر بها يجب الالتزام بسياسة محاسبية ثابتة.

2-3-القابلية للفهم: لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير قابلة للفهم لمستخدميها ويتوقف ذلك على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها كما تتوقف علي امكانية مستخدميها هذا ما يفرض علي من يضع معايير المحاسبة ومن يقوم بإعداد القوائم المالية ان يكونوا علي معرفة بقدرات مستخدميها.

---

[1]- خليل عواد أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]- مرجع نفسه، ص35.

الشكل رقم(1-1): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

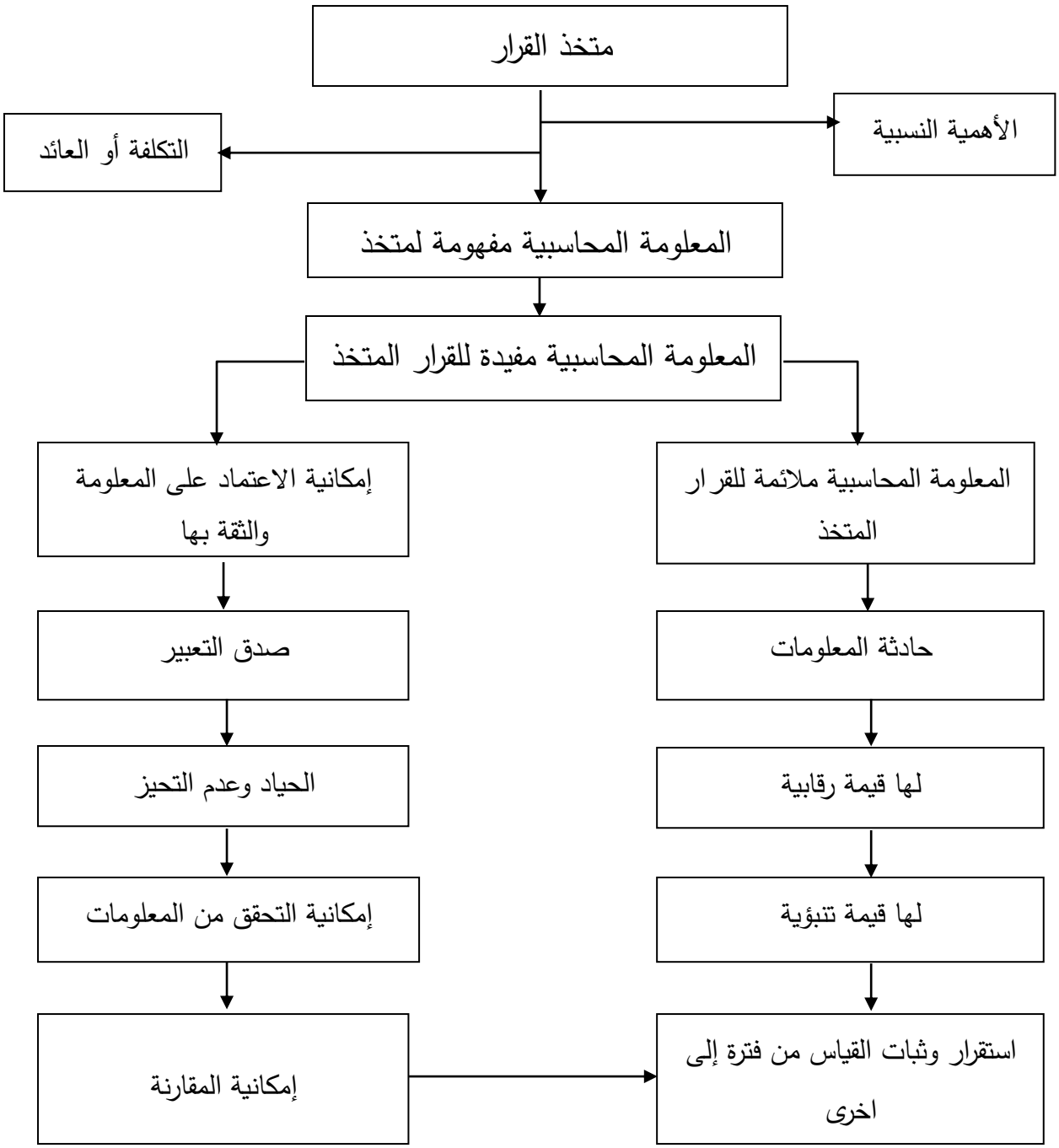

المصدر: خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص33.

2- قيود استخدام الخصائص النوعية: يتوجب إخضاع المعلومات إى نوعين من الاختبار.[1]

2-1-التكلفة والعائد: القاعدة العامة هي أن المعلومات المالية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.

2-2-الأهمية النسبية: تؤدي هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار.

أما عن الجزائر فقد نصت المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المؤرخ في 26 مايو 2008م الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم (07-11) المتعلق بالنظام المحاسبي المالي على ما يلي: يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الملائمة والدقة والقابلية المقارنة والوضوح.[2]

وقد أدرج النظام المحاسبي المالي عدة خصائص أخرى كمبادئ محاسبية يحتكم إليها ولا يجوز مخالفتها عند إعداد القوائم المالية (تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني، والحيطة أو الحذر، والإفصاح التام، والصورة الصادقة، وخاصية الثبات أو الإتساق) كما لم يتطرق إلى باقي الخصائص كالحياد والتغذية العكسية، كما عليه الحال في التشريعات الأخرى سواء كخصائص رئيسية أو خصائص ثانوية.[3]

[1]- عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص206.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008م، ص12.

[3]- إسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة علي القياس المحاسبي في المجموعة-دراسة مقارنة بين مجموعة الدول**-أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2016/2015، ص191.

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المالية

أولا: تعريف جودة المعلومات المالية:[1]

1-تعريف الجودة: عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن زيادة التشديد علي المخرجات النهائية لنظام المعلومات المالية عن طريق الحد من عيوب الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه

2-معايير الجودة:

-**معايير رقابية:** ينظر عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الادارية التي تركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرون.

-**معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير التقارير المالية والمراجعة، ضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

-**معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة يؤدي إلى رفع وزيادة الإستثمار.

[1]- صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ضل المحاسبة الدولية (IFRS-IAS) وأثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص7.

الشكل رقم(1-2): معايير الجودة

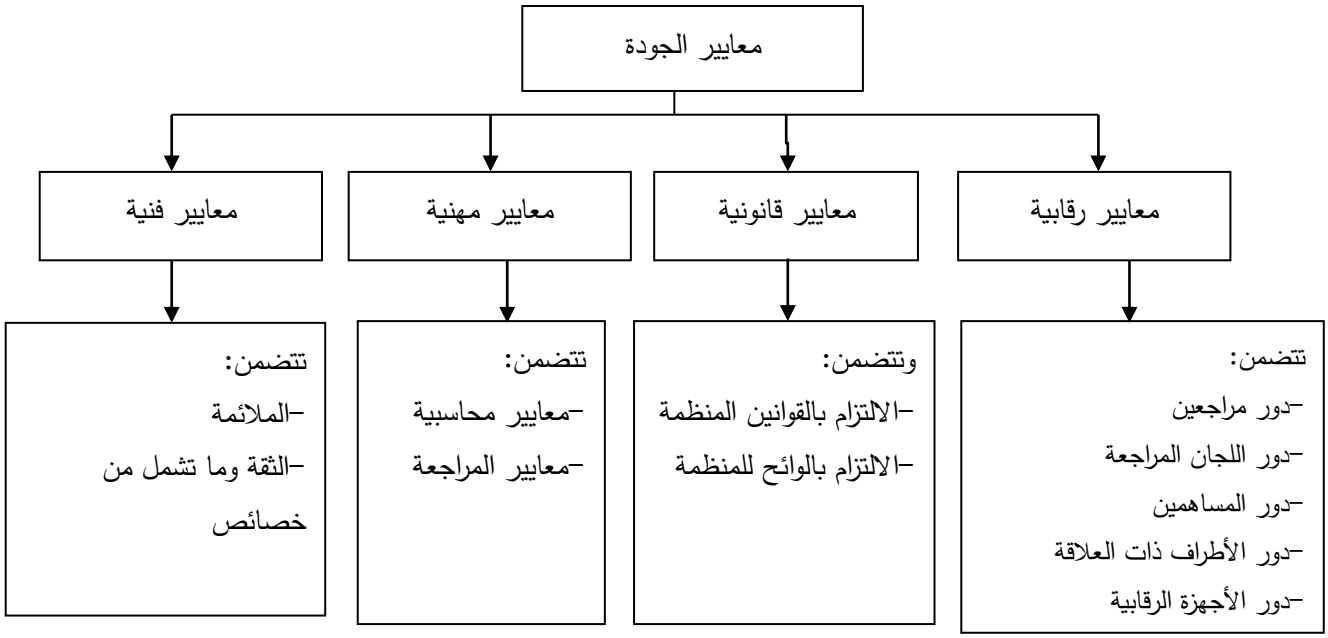

المصدر: صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ضل المعايير المحاسبية الدولية(IFRS-IAS) وأثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011، ص7.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية.

تتأثر جودة المعلومات المالية بعدة عوامل يمكن تلخيصها في:

1-العوامل البيئية:

من أهم العوامل البيئية التي تؤثر علي جودة المعلومات المالية ما يلي:[1]

1-1- العوامل الاقتصادية: تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي، ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظي التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين، بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز علي معلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

1-2- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلائم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من

[1]- زلاسي رياض، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012، ص44.

المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات.

1-3- العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل: اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...إلخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

1-4- العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدي إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

1-5- العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوي التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشكل خاص.

2-العوامل المتعلقة بالمعلومات[1]:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة المعايير التقارير المالية رقم 2 التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي بموجبها ثم التميز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة، لاتخاذ القرار ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

3- تقارير المدقق الخارجي:

نجد أن تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة، وكذالك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على القرارات الاستثمار، فهو يحيل مراقبة متقدمة لدي المحللين الماليين وغيرهم،

[1]- ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة لنيل الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص70.

وإذا نظرنا إلي مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره، ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.[1]

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

إن الأداء المالي له اهمية كبيرة في تسيير نشاط المؤسسات، وقد اهتم الباحثين في مختلف دراساتهم بالأداء، لان الأداء يضمن استمرارية المؤسسات ونجاحها في مجال عملها، باعتباره الدافع الاساسي لبقاء المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه

أولا- تعريف الاداء:

الأداء يقابل اللفظ اللاتيني Performare الذي يعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الانجليزية Performance التي تعني أنجاز العمل أو "الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه".[2]

ويعرف الاداء علي انه السلوك الذي يسهم فيه الفرد في التعبير عن اسهامه في تحقيق أهداف المؤسسة علي انه يدعم هذا السلوك ويعزز من قبل ادارة المؤسسة، وبما يضمن النوعية والجودة من خلال التدريب.[3]

وفي مجال التسيير هو متعدد الأبعاد، لكن يمن ربطه بالمعاني الثلاثة التالية:[4]

- الأداء هو النجاح: أي لا يوجد في حد ذاته أنما يجسد النجاح، ويختلف حسب المؤسسات والعوامل.
- الأداء هو نتيجة نشاط: أي هو تقدير للنتائج المحصلة.
- الأداء هو نشاط: هو عملية وليس نتيجة تظهر في وقت ما.

[1]- صبايحي نوال، مرجع سابق، ص80.

[2] - Abdellatif khemkhem, la dynamique du contrôle de gestio, Dunod, Paris, 2Ed, 1996, P310.

[3]- سناء عبد الكريم الخانق، مظاهر الاداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقي العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي8-9مارس2005، ص89.

[4] -Bernard C, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, economica, 200, P931

ثانيا- انواع الأداء: ويمكن تصنيف الاداء حسب عدة معايير أهمها.

1-الأداء حسب معيار الشمولية: حسب هذا المعيار يمكن تقسيم الأداء الى:[1]

1-1-الأداء الكلي: هو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت العناصر والوظائف أو الانظمة الفرعية للمؤسسة في تحقيقها، ولا يمكن نسبه انجازها الي أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدي وكيفية بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة في الاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو...الخ.

1-2-الأداء الجزئي: هو الذي يتحقق علي مستوي الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلي عدة أنواع تختلف بختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن ان ينقسم حسب المعيار الوظيفي الى: أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين وأداء وظيفة التسويق.[2]

02-الأداء حسب معيار المصدر: إن هذا أداء يقاس علي مستويات من مجموعة من وحدات المؤسسة، وهناك أداء يتمثل مصدره في أثرين الداخلي والخارجي:[3]

2-1-الأداء الداخلي: هناك نتائج من تفاعلات حسب المنظمة وأداتها المختلفة، أي هناك أداءات تتمثل في الأداء التقني والمالي والأداءات البشرية الجزئية.

2-2-الأداء الخارجي: يتمثل الأداء الخارجي في الأدوات الناتجة عن التغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تتحصل عليها المؤسسة.

---

[1]- عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي8-9مارس، 205، 89.

[2]- عبد المليك مزهودة. مرجع سابق، ص89.

[3]- علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**،دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2011، ص64.

3-الأداء حسب معيار الطبيعة: وهذا المعيار يقسم الى:[1]

3-1-أداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعي البنوك إلي بلوغها ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية استخدام مواردها.

3-2-أداء الإجتماعي: في الحقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها البنوك أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيودا او شروطا فرضها عليها أفراد البنوك أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا.

3-3-أداء التكنولـوجي: يكون للبنوك أداء عندما قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافا تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها البنوك أهدافا استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

الشكل رقم(1-3): أنواع الأداء

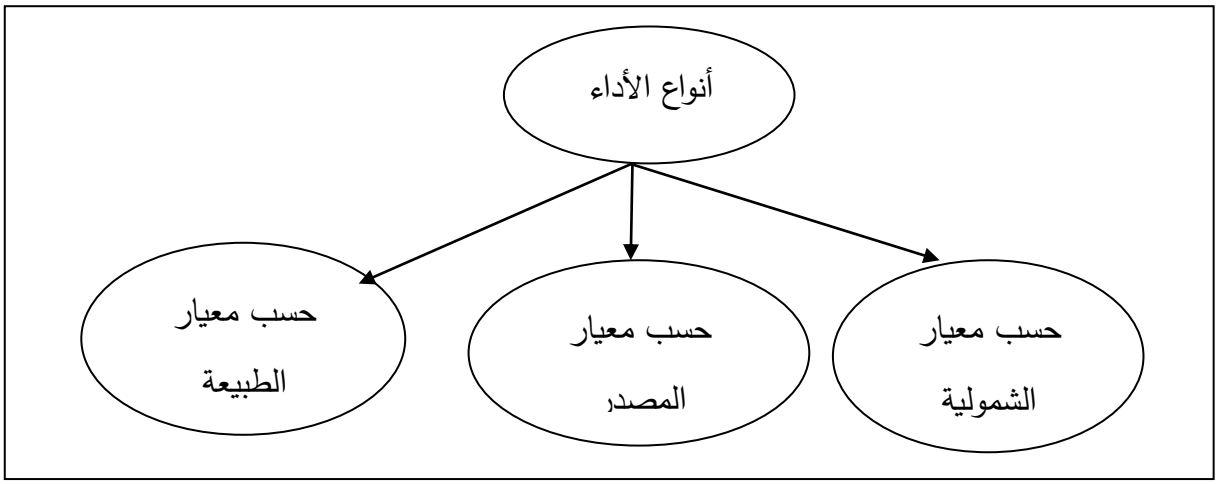

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على ما سبق.

[1]- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2001، ص18.

المطلب الثاني: مفهوم الاداء المالي وأهدافه.

أولا–تعريف الأداء المالي:

يعرف الاداء المالي ب:"مدي قدرة المؤسسة علي الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل وذات الاجل القصير من أجل تشكيل الثروة.[1]

يعرف الاداء المالي علي أنه "عبارة عن مجموعة من الأساليب المالية، التي يمكن من خلالها تحديد نقاط القوة ودعمها، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، ويعرف الأداء المالي علي أنه الوضع المالي القائم في المؤسسة، في وقت أو فترة محددة لناحية معينة من أداء المنظمة، أو لأدائها ككل".[2]

يعرف الأداء المالي علي أنه "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز علي استخدام مؤشرات مالية لقياس مدي انجاز لأهداف.[3]

وفي معني أخر يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز علي استخدام نسب مالية لقياس مدي انجار الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة واتي تساعد علي تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأداء المالي:

- واحد من أهم محاور الأداء، والذي يستخدم في الحكم علي مدى نجاح المؤسسة، ومدي تحقيق الأهداف، والوقوف علي مستوى الأرباح المحققة؛
- هو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة؛
- هو مجموعة من النسب المالية، تستخدم في مقارنة ودراسة الوضعية المالية لمؤسسة، ومقارنتها بالسنوات السابقة، أو مقارنتها بالوضعية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس اقطاع؛

---

[1]– دادن عبد الغني، كماسي محمد الامين، **الاداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08–09مارس2005، ص304.

[2]– أحمد خضير أحمد، **أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية**. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص189.

[3]– محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات المساهمة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص45.

[4]– نفس المرجع، ص45.

- الأداء المالي هو العائد علي راس المال المستثمر، العائد علي حقوق المالكين، العائد على الإجمالي الأصول، نمو التدفقات النقدية والمتولدة من أنشطة التشغيل.

ثانيا- أهداف الأداء المالي

1-السيولة واليسر المالي: ويقصد بالسيولة قدرة المشروع علي توفير النقد لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل والمتوقعة والغير متوقعة في مواعيدها بكلفة مناسبة وبدون خسائر ومواجهة الظروف الطارئة من خلال الحول علي إيرادات نتيجة للنشاط الطبيعي للمشروع.[1]

اما اليسر المالي فيعبر عن العلاقة بين الاستخدامات أو صافي النفقات والمديونية أو حقوق ملكية والأموال المقترضة، وتحقيق اليسر المالي هو الضمان الوحيد لسداد الالتزامات.[2]

2-التوازن المالي: يعرف بأنه الحالة التي سيضل معها رصيد انقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة أجل.[3]

3-المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها وتعرف بالارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدي مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.[4]

4-**تعظيم القيمة المضافة للمؤسسة:** تزداد قيمة المؤسسة كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر بحيث تتراكم النتائج وتكون فوائض مالية موجبة تشكل ما يسمي بثروة المؤسسة، ولا يكفي أن تحقق المؤسسة نتائج موجبة حاليا بل يجب ان تسعي إلي تحقيق نتائج في المستقبل من خلال دراسة المردودية المستقبلية وتحديد الجدوى من المشاريع الاستثمارية في المستقبل ومن ثم يمكن توقع حجم الثروة من خلال النتائج المحققة سابقا وحاليا من خلال ما يعرف بالقيمة الحالية للمؤسسة.[5]

---

[1]- ددان عبد الغني، مرجع سابق، ص41.

[2]- السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص189.

[3]- نفس المرجع، ص248.

[4]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص267.

[5]- إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الثالث: أهمية الأداء المالي ومعايير تقييمه والعوامل المؤثرة فيه

أولا-أهمية أداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلي تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من بيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثمارتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ علي الاستمرارية والبقاء والمنافسة.[1]

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء علي الجوانب التالية:[2]

- تقييم ربحية الشركة؛
- تقييم سيولة الشركة؛
- تقييم تطور نشاط الشركة؛
- تقيم مديونية الشركة.

ثانيا: معايير تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[3]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث ان من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير اسنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التى ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

[1]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص46-47.

[2]- مرجع نفسه، ص47.

[3]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص51-52.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج انتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم أداء المالي من خال النسب، بعد معرفة اسباب هذه الفروق وأثرها علي الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

الشكل رقم(1-4): تقييم الأداء المالي في مؤسسة

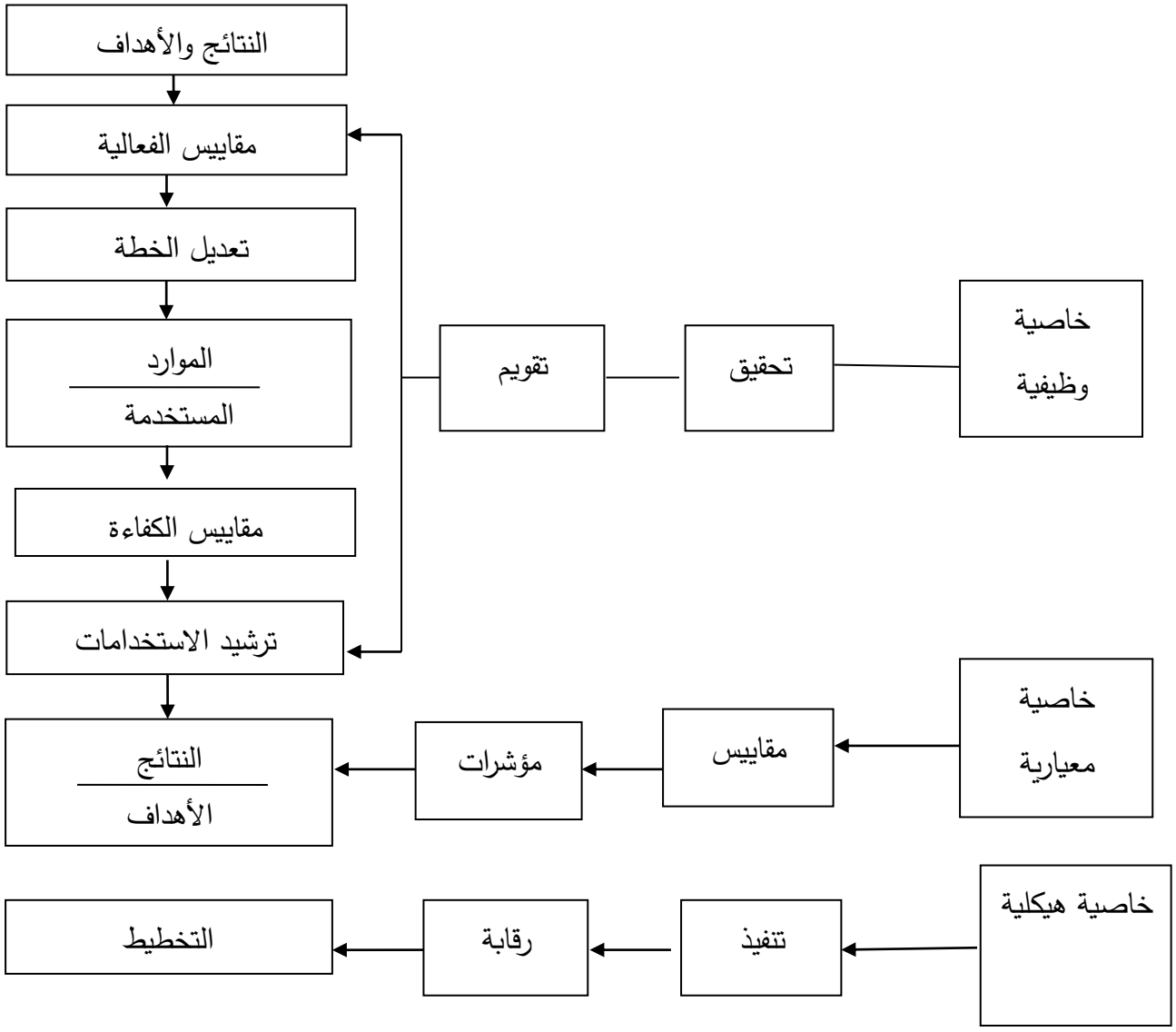

المصدر: السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص39.

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في[1]:

1- الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، فيه تتحدد أساليب الاتصالات والصاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الادارية وهي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات وإما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات اتي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة غلى تسهيل تحديد الادوار الافراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ اقرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

2- المناخ التنظيمي: هو وضوح انتظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الادارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، وإما اتخاذ القرار هو اخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدي ملائمة المعلومات لإتخاذها، وأسلوب الادارة في تشجيع العاملين على المبادة الذاتية أثناء الأداء، اما توجيه الأداء من مدي تأكد العامل من ادائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء.

3-التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل علي ربط علي ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت اتكنولوجيا عدد من أنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي يتطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج امستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

4-الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها:

إجمالي الموجودات أو إجمالي اودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

[1]- محمد محمود خطيب، مرجع سابق، ص48-51.

المبحث الثالث: مساهمات المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي

بعد التطرق إلي تعريف الأداء والأداء المالي وتغطية بعض من جوانبه في المبحث الثاني

المطلب الأول: مستخدموا المعلومات المالية

1-الأطراف الداخلية:

تضمن هذه المجموعة كافة الفئات التي تعمل داخل المؤسسة، والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات المصيرية، وبذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تفصيلية حول أنشطة المؤسسة وبهدف ترشيد قراراتهم.

ويمكن تقسيم الأطراف الداخلية إلى ثلاث:[1]

- **الإدارة العليا:** تتمثل في مجلس الإدارة، أو مدير المسؤول عن تنفيذ التخطيط المرسومة للمؤسسة.
- **الإدارة الوسطي:** ويقصد بها المدراء في المستويات الوسطي تتولي متابعة والإشراف على الأعمال واتخاذ القرارات التصحيحية؛
- **الموظفين أو العمال:** يحتاج الموظفين إي المعلومات قصد معرفة إستقرار وظائفهم.

2-الأطراف الخارجية:

يتمثل المستخدمون الخارجيون للمعلومات المالية في كافة الفئات الطالبة للمعلومات المالية ومحاسبية، والتي تنتمي للمؤسسة وهي:[2]

- **المستثمرون الحاليون:** يستخدم المستثمرون الحاليون المعلومات المالية من أجل ترشيد قراراتهم الإستثمارية، والمتمثلة في حيازة أو بيع حق منة حقوق الملكية في المؤسسة، حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة.
- **الموردون:** يستخدم الموردون الذين يزورون المؤسسات بمختلف السلع و الخدمات المعلومات المحاسبية من اجل معرفة مصير أموالهم وتحديد فيما إذا كانوا سيحصلون عليها في آجالها المحددة، وذلك من خلال اللجوء إلي التقارير المالية لهذه المؤسسات، ومن ثم تحليل وضعيتها المالية.

---

[1]- زلاسي رياض، **مرجع سابق**، ص44.

[2]- حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية علي صنع القرار في المؤسسات الأقتصادية الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1011/2010، ص84.

- **العمـلاء:** يحتـاج العمـلاء المعلومـات الماليـة للمؤسسـات التـي تـربطهم بهـا صـفقات، خصوصـا الصفقات الطويلة المدي، وهذا بهدف دراسة مدي إمكانية إمكانية استمرار هذه المؤسسات في نشاطها، وبالتالي بقائها كمصدر من مصادر احتياجهم سواء للمواد أو الخدمات.
- المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات المالية من أجل معرفة مصير قروضهم وفوائد المترتبة عنها إذا ما كانوا سيحصلون عليها في الوقت المحدد.
- **المحللون الماليون:** يحتاج المحللون الماليون إلى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات، وبالتالي تقديم مختلف النصائح والاستثمارات إلى مختلف الأطراف التي وكلت لهم مهمة التحليل.
- **الحكومـة ووكالاتهـا:** (إدارة الضـرائب، السـلطات القضـائية، معاهـد الإحصـاء) يهتمـون بأنشـطة المؤسسات وبالتالي المعلومات المحاسبية بهدف تحقيق توزيع عادل للموارد، وتحديد السياسات الضريبية.
- **الجمهـور:** يهتم البعض من الجمهور بالوضـعية الماليـة للمؤسسـات بهـدف معرفـة اتجـاه نموها وفرص توفيرها لمناصب الشغل وكذلك يلجؤون إلي تحليل الوضعية المالية لها.

3-أطراف أخرى:

هناك أطراف أخرى من المنافسين، الباحثين، وسائل الإعلام وغيرها.

شكل رقم(1-5): مستخدموا المعلومات المالية.

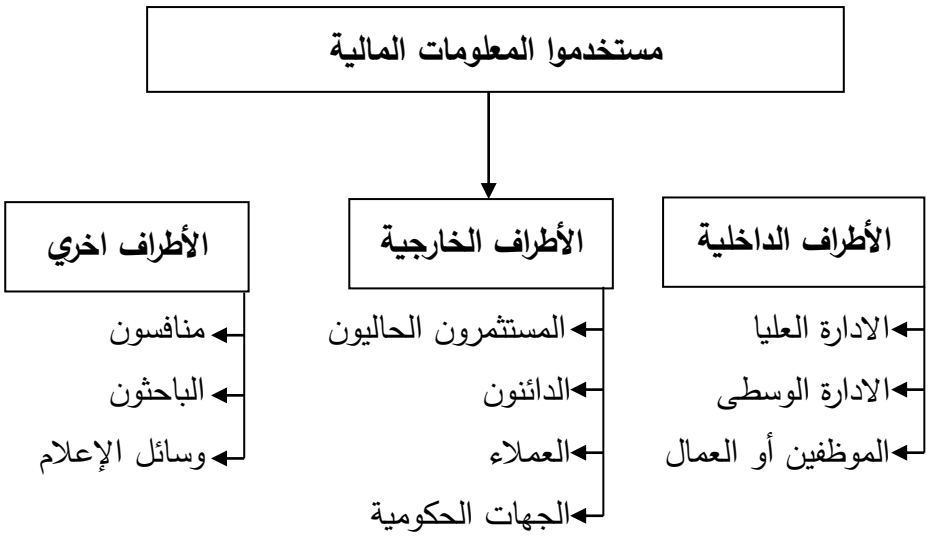

المصدر: أين المصدر؟

المطلب الثاني: مؤشرات تقيم الأداء المالي

أولا- التوازن المالي:

وتتم دراسة التوازن المالي من خلال المؤشرات التالية:

1- رأس المال العامل: ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

ونرمز له اختصارا (ر.م.ع).

ويحسب كما يلي: **رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الاصول الثابتة.**

1-1- حالات راس مال العامل: هناك ثلاث حالات وهي:

- **موجب:** هيكلة مالية سليمة، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بالاستثمار.
- **سالب:** هيكلة مالية غير سليمة، لأنها تمول جزء فقط من أصولها.
- **معدوم:** هيكلة مالية سليمة، اي تمويل أصولها الثابتة مع عدم تحقيق أي هامش.[1]

1-2- أنواع راس المال العامل: ويقسم إلى ثلاث أنواع هي:[2]

1-1-2- رأس مال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول المتداولة التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

راس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

الهدف من دراسته هو البحث عن قيمة المبلغ الذي مولت به المؤسسة أصولها المتداولة.

1-2-2- رأس مال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة في تمويل أصولها ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها إتجاه الغير، وهذا بدوره يحدد لنا مد ارتباط المؤسسة بالغير.

---

[1]- رغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة، 2010، ص49.

[2]- ناصر دادي عدون، **دور التحليل المالي، تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 200، ص78.

1-3-2- رأس مال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

راس مال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

2- احتياجات رأس مال العامل: درس احتياج رأس مال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد تسديدها وتسمي موارد الدورة، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمي احتياج الدورة الاستغلال، فيحاول المسير المالي الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، علي أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس مال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

= (أصول متداولة-قيم جاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-السلفيات المصرفية)

3- الخزينة: يمكن تعريف الخزينة علي انها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من المبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة= رأس مال العامل الإجمالي-احتياج رأس مال العامل الإجمالي

الخزينة= القيم الجاهزة –السلفات المصرفية

ثانيا: النسب المالية

النسب المالية أداة من أدواة التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين بنود القوائم المالية، [1]

1- النسب السيولة: وتستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل ويمكن ايجازها فيما يلي.[2]

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص127.

[2]- بوشنقير ميلود وزغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان م.ج، 2010**، ص36-43، بتصرف.

جدول رقم (1-1): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	مدلول نسبة
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	توضح درجة الأصول الجارية للخصوم الجارية وتعكس مستوى رأس المال العامل، وارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
السيولة المختصرة	(الأصول الجارية-المخزون) /الخصوم الجارية	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، بمعنى انها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الاصول الجارية

المصدر: بوشنقير ميلود وزغيب مليكة. **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان م.ج، 2010، بتصرف، ص36-43

2-نسب النشاط: وتقيس هذه النسب مدي كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصوة إجمالية من جهة كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من أصول من جهة اخرى.[1]

وتتضمن النسب التالية:[2]

2-1- معدل دوران مخزون: تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون=تكلفة البضاعة المباعة/رصيد المخزون

2-2- متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون: وتحسب بالعلاقة التالية:

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون بالأيام= 360/معدل دوران المخزون

يقيس المعدلان السابقان مدي كفاءة وفاعلية إدارة المخزون وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشرا جيدا والعكس صحيح.

[1]- عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص200.

[2]- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي والاتماني**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص36-39.

2-3- معدل دوران الذمم المدينة: يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الذمم المدينة بالأيام=صافي المبيعات/رصيد المدين

2-4- متوسط فترة التحصيل: يحسب بالعلاقة التالية:

متوسط فترة التحصيل بالأيام=360/معدل دوران التشتت المعينة يقيس هذان المعدلان كفاءة إدارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل كلما زاد معدل الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيد والعكس صحيح.

2-5-معدل دوران الموجودات: يحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموجودات=صافي المبيعات/مجموع الموجودات

تقيس كفاءة المؤسسة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإستناد المبيعات.

3- نسب المديونية: تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، مع إعتبار أن الاموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل إستثماراتها.[1]

3-1- نسب الديون إلى رأس المال: وتقيس لنا مدى الإعتماد على الديون (الطويلة – المتوسطة- القصيرة) مقارنة بحقوق الملكية، وتعبر على مدى استقلالية المؤسسة ماليا وتحسب كما يلي:

نسبة الديون إلى رأس المال= الديون /حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

3-2- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول: وتبين لنا هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى اجمالي الاصول، وتعد هامش امان للمقرضين فهي تبين نسبة اعتماد المؤسسة على اموال الغير في تمويل اصولها.[2]

وتحسب كما يلي: **نسبة الديون الى اجمالي الأصول= الديون/ الاصول.**

---

[1]- زغيب مليكة، مرجع سابق، ص40.

[2]- دريد كمال آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن، 2007، ص101.

3-3-نسبة الاستقلالية المالية: تقييس لنا هذه النسبة حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة، حيث أن:20% تمثل الحدود الدنيا والنسبة المقبولة بين 30% و 40% و60% تمثل الحدود القصوى و إذا زادت النسبة عن ذلك، يعتبر تبذير للأموال.[1]

وتحسب بالعلاقة التالية: **نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم**

4-نسب المردودية[2]: وتعرف أيضا بنسب الربحية، وهي تمثل العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة و الوسائل المستخدمة في ذلك فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها وهناك ثلاث نسب وهي:

4-1-المردودية التجارية: وهي نسبة لتقييم نشاط المؤسسة، وذلك بمقارنة رقم الاعمال المحقق بالنتيجة، اذ يتطلب من المؤسسة الحصول على نتائج كافية لكل منتج مباح لتغطية التكاليف، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية /رقم الاعمال خارج الضريبة.

4-2- المردودية الإقتصادية: تقيس لنا كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة وذلك بمقارنة بين هذه الإستثمارات والنتائج المستخرجة أو امحققة وتحسب كما يلي:

المردودية الإقتصادية =النتيجة الصافية +مجموع الأصول

4-3- المردودية المالية: تعبر عن مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكها أي مقارنتها برأس الما الخاص، وكلما كانت النسبة كبيرة دل ذلك على كفاءة استقلال أموالها، وتحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية +الأموال الخاصة

المطلب الثالث: علاقة المعلومات المالية بتحسين الأداء المالي.

أولا: دور القوائم المالية في تحسين الأداء المالي

يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية والتقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية

[1]- زغيب مليكة و بوشنقير الميلود، مرجع سابق، ص42.

[2]- بوزار صفية، **تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ضل الخوصصة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001، ص51.

سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستقرار في السوق.

وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها:[1]

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها؛
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين؛
- تقييم مدي قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم؛
- تقديم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة؛
- تجسيد السياسات الضريبية؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم؛
- اعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو الإجراءات المنظمة لأنشطة المؤسسات.

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكيد أن هذا التقييم لا يتم فقط معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الإختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذ تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤية تساعد الإدارة في ذلك.[2]

فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة علي السداد والاستجابة تغيرات البيئة التي تعمل فيها. فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في تنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات عن السيولة والقدرة علي السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية. أما جدول حساب النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم المتغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما يساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية.

---

[1]– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، 2008، ص183.

[2]– بوزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010–2011، ص83.

بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول علي تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع رواتب الموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم الى المساهمين.

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.

ثانيا: أثر المعايير المحاسبية على تقييم الأداء المالي

بالإضافة إلى دور المعايير المحاسبية الدولية في توحيد لغة المحاسبة في العالم كان لها الأثر علي تقييم الأداء المالي فهناك معايير جديدة أصبحت الكشوف المحاسبية مقبولة دون إجراء تعديلات.

كما أوصت الجهات المهنية أن تشمل التقارير المالية على ما يلي:

- البيانات المالية والغير المالية أي تتضمن الإفصاحات المحاسبية ذات الصلة بها؛
- تحليلات الإدارة حول اسباب التغيرات في البيانات المالية وتقييم الأداء؛
- معلومات مستقبلية حول الفرص المتاحة والمخاطر المحتملة بها؛
- يتم تحديد الأهداف والاستراتيجية العامة للمؤسسة ووصف نشاطها.[1]

[1] بزقراري حياة، مرجع سابق، ص83.

خلاصة الفصل

تتجلى جودة المعلومات المالية في مدى إمكانية استخدامها في الوقت الحالي أو في المستقبل، كما أن المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية بمختلف أنواعها لها دلالة واضحة عل الوضعية المالية للمؤسسة، والتي تقدم صورة صادقة عن المالية للمؤسسة وقياس كفاءتها.

تستخدم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وذلك بتحليل القوائم المالية، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

دراسة حالة – وحدة المركب الصناعي الحضنة-المسيلة

تمهيد:

بعد تطرقنا إلى القسم النظري الذي تناول تطور إدارة الموارد البشرية وكذا نظام معلومات تسيير الموارد البشرية، نجد من الضروري أن نقوم بدراسة ميدانية لتحديد مدى فعالية المورد البشري بالمركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة (المؤسسة مطاحن الحضنة سابقا)، و كذا دور نظام المعلومات داخل المركب، والذي سنتطرق فيه أيضا إلى عرض وتقديم المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة (مطاحن الحضنة بالمسيلة) وذلك من خلال التعريف بالمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة والتابع إلى الشركة الفرعية حبوب قسنطينة وإبراز مهام مصالحها وهيكلها التنظيمي، ويتم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تعريف ميدان الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل المعلومات محاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة.

المبحث الأول: التعريف بميدان

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المطاحن بالجزائر

بعد أن تحصلت الجزائر على استقلالها بدأت في تأميم المؤسسات، ففي سنة 1965 وبالضبط في 25 مارس تم تأميم جميع القطاعات الخاصة بالمطاحن، وأصبحت تسمى المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن غير أن دورها آنذاك كان مقتصرا على صلاحيات الإدارة العامة الذي عهدته، كذلك وضع خطة لتجديد المصانع الضرورية ووضع وحدات أخرى في بعض المناطق ففي سنة 1982 قامت المؤسسة الوطنية للدقيق والطحن بإنشاء خمس مؤسسات مماثلة للصناعة الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عبر الوطن وتندرج تحت هذه المؤسسات عدة مركبات صناعية وتجارية.

ويكمن النشاط الأساسي للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في تحويل الحبوب (القمح الصلب واللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة (السميد والدقيق وعجائن غذائية والكسكس).

وسنتطرق بالتفصيل عن المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

1 – نشأة المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة:

يقع المركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة التابع للشركة الفرعية حبوب قسنطينة، على بعد 02 كلم من وسط المدينة على جهة الجانب الشرقي على طريق الرابط بين ولايتي برج بوعريريج والمسيلة، بدأ بناؤه سنة 1980حيث تم تشغيله لأول مرة سنة 1982. وقد عرف المركب التجاري الصناعي الحضنة بالمسيلة عدة تغييرات في إسمه التجاري حيث كان يطلق عليه وحدة انتاجية تابعة لرياض سطيف سابقا، ثم مؤسسة مطاحن الحضنة شركة ذات أسهم تابعة لمجمع رياض سطيف، حيث حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة في شكل مساهمة مطاحن الحضنة وهذا في02 أكتوبر1997 على مساحة 30755م^2 منها 12555م^2 مغطاة.

أسست الشركة التابعة "مطاحن الحضنة في 1997.10.01 (مستخلص محضر مجلس الإدارة رقم 06، جلسة يوم 1997.09.07، تحولت إلى شركة تابعة، شركة مساهمة بتاريخ 1997.10.01بمبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000دج ابتداء من 1997.10.01، تم رفعه في 1998.04.30 إلى 479.000.000دج وفي 2007 بلغ 1.449.460.000دج.

سنة 2016 أجري تقسيم جديد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم، واصبحت شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة تابعة للشركة الفرعية حبوب قسنطينة.

2- الوحدات الانتاجية للمركب الصناعي التجاري الحضنة بالمسيلة

- ✓ يتكون من مطحنة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة التركية من نوع "« MOLINO »" مولينو وتاريخ بداية استغلالها سنة 2015 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 3000قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 220.915.480.55 وارتفعت القدرة الإنتاجية ب:242.202.253.51دج.
- ✓ يتكون من مسمدة جديدة وقد تم إنجازها من طرف الشركة الايطالية من نوع "« Golfito »" قول فيطو وتاريخ بداية استغلالها سنة 1993 وتبلغ طاقتها الإنتاجية 4000قنطار يوميا بتكلفة انجاز إجمالية قدرها 563.986.101.84دج

3-قدرات الشركة:

البطاقة الفنية للشركة التابعة:

- **قدرة الطحن:** 4.000قنطار/يوميا من القمح الصلب
  1.500/يوميا من القمح اللين.
- **قدرة الانتاج:** 2.560قنطار/يوميا من السميد(سميد ممتاز ب:64%نسبة الاستخلاص)
  1.110قنطار/يوميا من الدقيق (دقيق خبز ب:74%نسبة استخلاص).
- **قدرة تخزين:** 125.000قنطار (قمح صلب 62.500قنطار-قمح لين 62.500قنطار).
- طاقة الحمولة للمواد الأولية، حيث أن عدد الوحدات 19 وحدة والحمولة المقيدة 330 طن.
- أما المنتجات بمختلف أنواعها حسب إحصائيات سنة 2009 فهي كالآتي: السميد 199.283قنطار،الدقيق 209.629 قنطار ،بقايا الطحن 189.004قنطار،العجائن الغذائية 531قنطار.
- رقم الأعمال المنجز خلال سنة 2017=2.938.000.000.58دج

4- وظائف الشركة:

***الوظيفة الإدارية** : وهي وظيفة غير منتجة ولكنها ضرورية ولها من الأدوار ما يلي:

- ضمان التسيير الإداري (سير الملفات ،الاتصالات التوجيه.....إلخ)
- ضمان التسيير المالي والمحاسبي (المالية ،التسجيلات ،التقييم.....إلخ)

- ضمان النشاط المصالح التقنية والإنتاجية (الدراسات، التموين، صيانة التجهيزات، الإنتاج تسيير الملفات التقنية.....إلخ)

***الوظيفة الإنتاجية تتمثل في الأدوار التالية:**

- تسجيل طلبات الزبائن وتحقيقها.
- بيع المنتجات التامة المتمثلة في السميد والفرينة والمنتجات الثانوية المتمثلة في النخالة والكسكسي.....إلخ.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوحدة مطاحن الحضنة:

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي الإداري من حيث تباين دوائر ومصالح وفروع الشركة وسنعرض أهم دوائر هذه الشركة وخصائصها والجدير بالذكر أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة عرف بعض التغيرات وهذا أهم ما جاء فيه:

1 – رئيس المدير العام:

مكلف بإدارة جميع شؤون الوحدة والتنسيق بين مختلف المصالح المتواجدة بالوحدة وكذلك التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع والاتصال بجميع السلطات المعنية بنشاط الوحدة ولهذا توكل له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة وممثليها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر.

يقوم بإعلام الرئيس المدير العام بمركب الصناعي التجاري الحضنة بالحالة اليومية للمؤسسة.

وتنقسم المصالح التي تعمل مباشرة مع المدير العام إلى قسمين هما:

قسم مهمته التنظيم والتسيير الداخلي " الهيكلي " للوحدة وتتوزع مهامه إلى النواحي التالية:

أولاً: قسم التنظيم والتسيير الداخلي – الهيكلي – للوحدة:

1 – الأمانة العامة: تابعة للمديرية العامة ومكلف بتسجيل البريد الصادر والوارد وطبع المراسلات الصادرة عن المديرية العامة.

2 – مصلحة النوعية: مكلف بنوعية الإنتاج وفقاً للمعايير المحددة سوآءا كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في الكمية، تغليف أو معايير إنتاجية متمثلة في الجودة ومقدار المنافسة.

3 – المحاسب: يقوم بمساعدة المدير العام في الحسابات التي يقوم بها.

4 – المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المحامي لدى الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها الشركة سواء كانت بين الشركة وموردیها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

5 – مكتب مساعد الأمن والوقاية: ومهمته حماية الشركة داخلياً وكذا الوقاية خاصة من ناحية الحرائق، السرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

ثانياً: قسم الإشراف على العمال والتسيير الإداري والمالي والمبيعات:

وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مديريات أساسية هي:

1 – مديرية الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح هي:

1/1– مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي :

– شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

– تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

2/1 – مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها محددة علمياً وتنقسم هذه المصلحة إلى مصنعين هما:

أ– **مصنع التحويل رقم (1):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5000 قنطار خلال 24 ساعة.

ب– **مصنع التحويل رقم (2):** يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى دقيق وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية 1500 قنطار من القمح الصلب و1500 قنطار من القمح اللين خلال 24 ساعة.

– كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاث فروع:

– فرع محاسبة المواد.

– فرع الطحن والإنتاج.

- فرع الشحن والتوظيف.
- ويوجد تحت تصرف هذه المصلحة مخبر يعمل على متابعة النوعية المنتجة وكذا متابعة الوزن تبعاً للقانون كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتناوب طيلة 24 ساعة ولهذا تعتبر من أهم المصالح.

3/1 – مصلحة الصيانة: ويشغلها رئيس المصلحة ومهمته إصلاح العطب الخاص بآلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 24 سا / 24 سا وتتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع الإلكتروميكانيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية كالثلاجات والمكيفات.

فرع الميكانيك العام: و هو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحن و الشاحنات.

4/1 – مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاث فروع متمثلة في:

- فرع استقبال وتخزين الحبوب.
- فرع تسيير مخزون الأكياس.
- فرع تسيير قطع غيار والتجهيزات.

2 – مديرية التسويق: وهي مديرية حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال وتشرف هذه المديرية على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح) كما لها نقاط بيع محلية.

3 – مديرية الإدارة والمالية: وتنقسم إلى ثلاث مصالح وهي:

1/3 – مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع المالية والصندوق.
- فرع المحاسبة العامة.
- فرع محاسبا المبيعات.
- فرع المحاسبات.

2/3 – مصلحة الموارد البشرية:

لها علاقة مباشرة مع العمال حيث تهتم بالشؤون الإدارية للعمال وكيفية تنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكيفية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وذلك لإعطاء أكبر كفاءة، تتفرع هذه المصلحة إلى:

- فرع تسيير المستخدمين.
- فرع الخدمات الاجتماعية.

3/3 – مصلحة الوسائل العامة: ومن مهامها:

- متابعة جميع الأشغال والترميمات التابعة للوحدة.
- المتابعة الميدانية للاستثمارات.
- مكتب الإعلام الآلي: ويعمل هذا المكتب بكل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.
- والشكل التالي يوضح هذه المديريات بمختلف مصالحها.

الشكل رقم(2-1): الهيكل التنظيمي لمركب الصناعي التجاري الحضنة

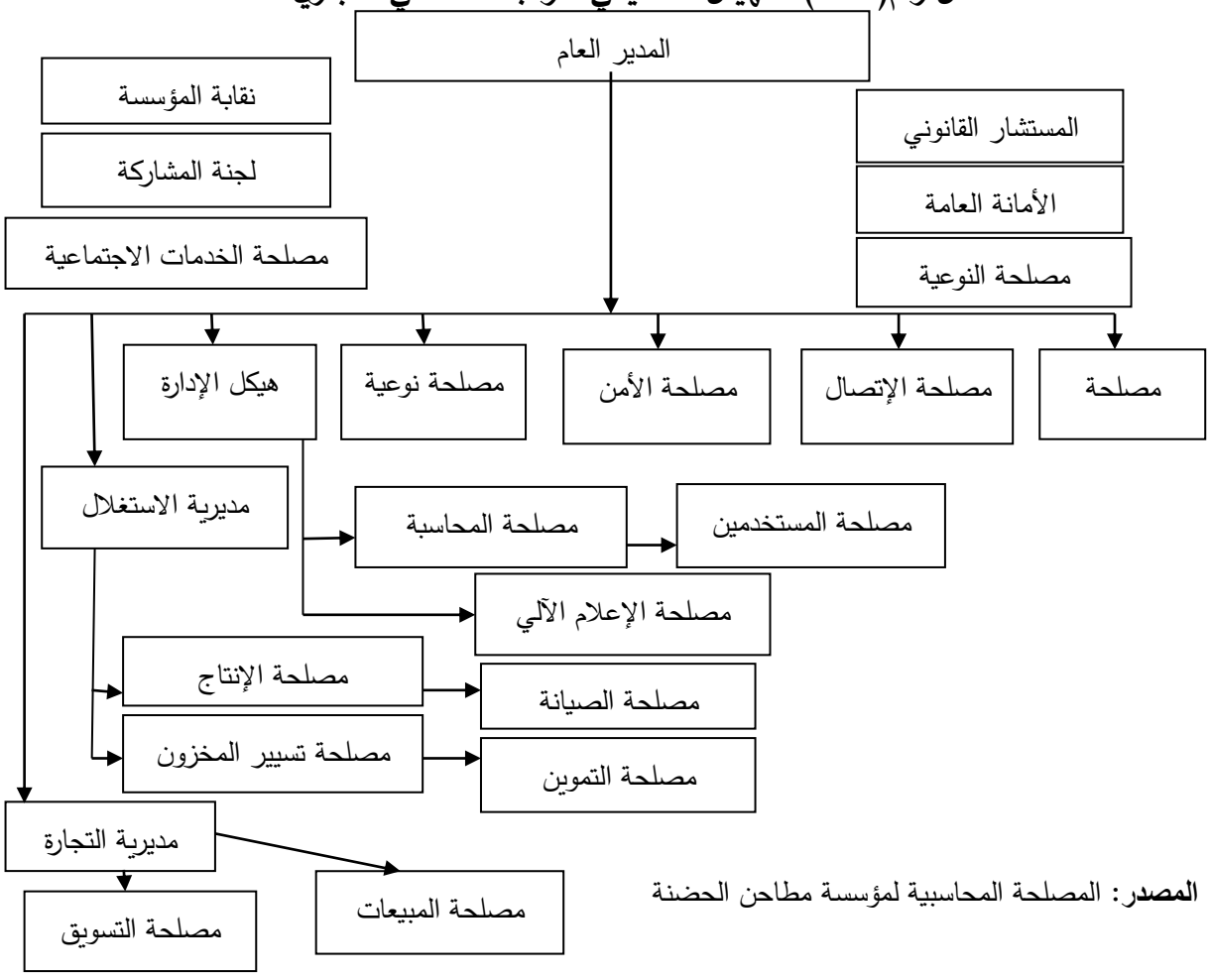

المصدر: المصلحة المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة

المبحث الثاني: عرض وتحليل المعلومات المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة

المطلب الأول: طبيعة المعلومات المالية

أولا: القوائم المالية: تقوم كل مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية التي تعرض فيها نشاطها عادة يكون في نهاية السنة المالية.

وحسب المعايير المحاسبية الدولية تم تكليف النظام المحاسبي الجزائري مع أسس وقواعد معايير محاسبة دولية، ووفق النظام المالي والمحاسبي الجديد تقوم المؤسسات بإعداد مجموعة من الكشوف وهي: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول الأموال الخاصة، الجداول الملحقة.

ثانيا: التقارير الإدارية: تحتاج إدارة إضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية تساعدها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية، ويوفر نظام المعلومات ثلاثة أنواع من المعلومات، النوع الأول هو المعلومات اللازمة في لاتخاذ القرارات الروتينية مثل قرار الشراء والبيع، النوع الثاني هو المعلومات اللازمة لتخطيط العمليات غير الروتينية مثل قرار إضافة منتج آخر، أما النوع الثالث هي معلومات اللازمة لحل المشاكل.

ثالثا: الإقرارات الضريبية: يوفر نظام المعلومات المحاسبي تقارير يفرضها القانون الضريبي فمثلا القانون الضريبي الجزائري يلزم المؤسسات بتقديم ميزانية ضريبية تختلف عن الميزانية المحاسبية من حيث تقديم الحسابات وتحديد النتيجة الضريبية التي تختلف عن الربح المحاسبي بإجراء بعض التغيرات لتحديد الوعاء الضريبي.[1]

المطلب الثاني: تحليل الميزانيات المحاسبية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2017-2019)

أولا: جانب الأصول لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2017-2019)

[1]- بزقراري المباني حياة, مرجع سابق، ص67

الجدول رقم(2-1): الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019)

جانب الأصول

البيان	سنة 2019	سنة 2018
أصول غير متداولة		
تثبيتات غير عينية		
تثبيتات عينية	1780907419,98	1795290776,97
الأراضي	255898153,36	255898153,36
المنشأة التقنية، المعدات والأدوات الصناعية	841119239,70	856404069,47
تثبيتات عينية أخرى	132603618,80	682988554,14
تثبيتات في شكل امتيازات	551286408,12	
التثبيتات الجاري إنجازها	53450738,43	95972429,08
تثبيتات مالية		
سندات الفروع المنتسبة		
المساهمات والديون الدائنة الأخرى		
السندات المثبتة الأخرى		
القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى	18800,00	18800,00
ضرائب مؤجلة على الأصول	14823434,75	13045217,94
مجموع الأصول الغير جارية	**1849200393,16**	**1904328223,99**
أصول متداولة		
المواد الأولية واللوازم	193194375,00	124390565,00
التموينات الاخرى	23989418,74	21628233,09
المخزونات من المنتجات	97351213,92	95173121,31
ديون و استخدامات مماثلة		
الزبائن	24210505,04	28130065,58
ديون على الضرائب الزراعية		
ضرائب وما يماثلها	20046,33	8434249,59
المدينون الآخرون	13863792,95	12869355,55
ديون أخرى واستخدامات مماثلة		

الموجودات وما يماثلها		
التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى		
الخزينة	758285166,85	790005723,12
مجموع الأصول الجارية	**1110914518,83**	**1080631313,12**
مجموع الأصول	**2960114911,99**	**2984959537,63**

المصدر: من أعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة الملحق رقم(1)

يلاحظ من الجدول أعلاه أن اصول الميزانية عرفة زيادة قدرها0,83 % مقارنة مع السنة الماضية وهذا راجع للزيادة الملحوظة في معظم عناصر الأصول المؤسسة فمثلا بلغت نسبة الزيادة في الخزينة بنسبة4,18% مقارنة بالسنة الماضية.

الشكل رقم(2-2): يمثل الأصول الجارية والغير جارية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2019-2018)

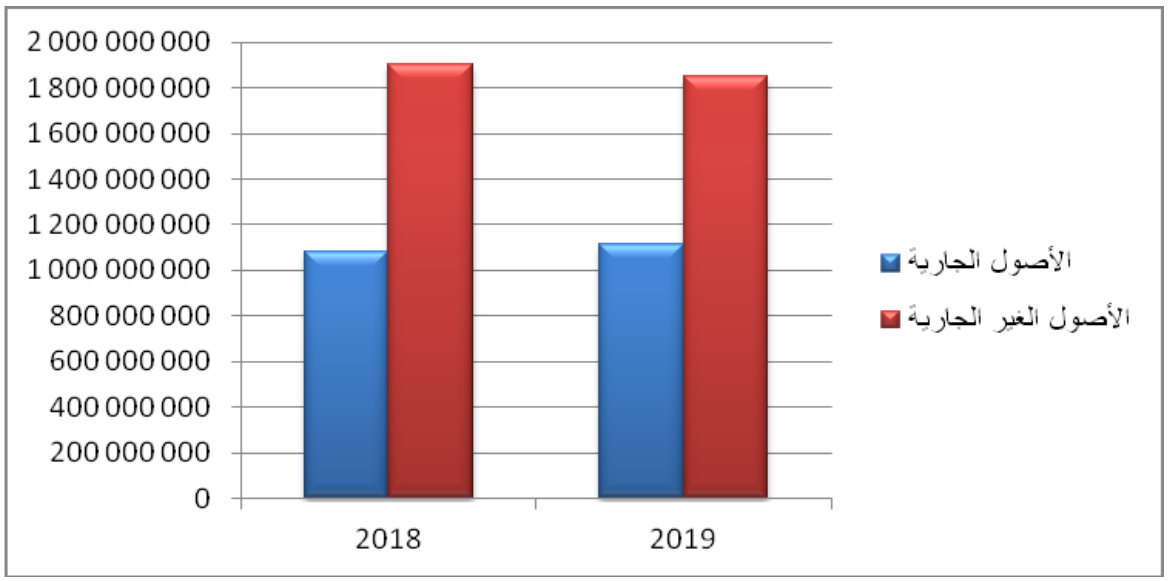

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم(2-1).

ثانيا: جانب الخصوم لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن حضنة خلال الفترة2018-2019 جانب الخصوم

الجدول رقم(2-2): الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019) جانب الخصوم.

البيان	سنة2019	سنة2018
رؤوس الأموال الخاصة		
راس المال مصدر		
مخصصات نهاية الدولة في صناديق خاصة		
مساهمات أخرى		
فارق التقييم		
علاوات واحتياطات مدمجة(1)		
فارق إعادة تقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة الصافية-نتيجة صافية في حصة مجمع (1)	356616236,61	353477806,88
رؤوس أموال الخاصة اخرى/ترحيل من جديد		
حصة الشركة مدمجة(1)	2211396536,08	2246305525,35
حصة الأقلية(1)		
حساب الإرتباط بين المجموعات		
مجموع الأموال الخاصة (1)	**2568012772,69**	**2599783332,23**
خصوم غير جارية		
قروض وديون مالية		
الضرائب المؤجلة	12232125,23	8663881,00
ديون اخري غير جارية	68927900,72	56064904,11
مؤونات ومنتجات	68927900,72	56064904,11
مؤونات للمعاشات والإلتزامات مماثلة		
مؤونات أخرى		
مجموع الخصوم الغير جارية(2)	**81160025,95**	**64728785,11**
خصوم جارية		
موردون وحسابات ملحقة	5062329,20	13478083,49

عمليات المجمع ضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم	332543,00 305547241,15	12596,00 306956740,80
مجموع الخصوم الجارية (3)	**310942113,35**	**320447420,29**
مجموع العام للخصوم	**2960114911,99**	**2984959537,63**

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على التقارير المالية للمؤسسة والملحق رقم(2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخصوم عرفت إرتفاع بنسبة0,83% مقارنة بالسنة الماضية وهذا راجع إلي إجمالي الديون.

الشكل رقم(2-3): يمثل جانب الخصوم لمؤسسة مطاحن الحضنة(2018-2019)

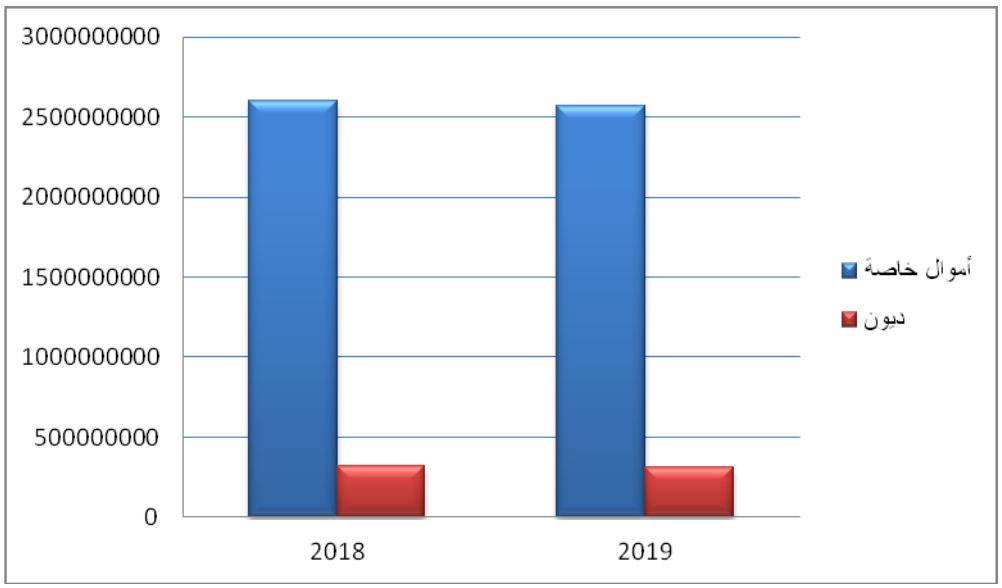

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(2-2).

من خلال الشكل أعلاه الذي يبين جانب الخصوم لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2018 و2019 نلاحظ أن هناك نقصان طفيف في الأموال الخاصة والديون.

المطلب الثالث: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة(2018-2019)

الجدول التالي يظهر جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019)

الجدول رقم(2-3): جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019) جانب الاصول.

البيان	سنة2019	سنة2018
رقم الأعمال	2952703193,07	2961732701,33
مبيعات من البضائع	9773321,25	4087513,73
مبيعات من منتجات تامة	2917287339,82	2940333000,00
مبيعات المنتجات الأخرى	22231500,00	13368000,00
خدمات أخرى	508816,80	740764,18
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	2361185,65	15645382,48
الانتاج المثبت	1211731,45	2097818,18
إعانات الاستغلال		
1-إنتاج الفترة	**3013381942,47**	**2983698485,90**
المشتريات المستهلكة	-2367399404,56	-2360716762,53
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-26089764,66	-26686185,29
2-استهلاك الفترة	**-2393489169,22**	**-2387402947,82**
3-القيمة المضافة للاستغلال	**619892773,25**	**596295538,08**
أعباء المستخدمين	-207951255,16	-201579204,75
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة	-8873433,21	-1291568,00
4-الفائض الاجمالي للاستغلال	**403068084,88**	**393324765,33**
المنتوجات العملياتية الاخرى	9079627,68	25335847,54
الاعباء العملياتية	-39194,88	-32417,21
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-54702997,39	-70751968,33
مخصصات عن خسائر القيمة و المؤونات	-12862996,39	-7475459,88
استرجاعات خسائر القيمة والمؤونات	12849400,87	14276856,10
5-نتيجة الاستغلال	**357391924,55**	**354677623,55**
نواتج مالية	1015339,48	1015934,48
أعباء مالية		
6-النتيجة المالية	**1015339,48**	**1015934,48**

7-النتيجة العادية قبل الضريبة(5+6)	**358407264,03**	**355693558,03**
الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية		-2215751,15
الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتيجة العادية)	-1791027,42	
مجموع نواتج النشاطات العادية	3036326310,50	3024327124,02
مجموع أعباء النشاطات العادية	-2679710073,89	-2670849317,14
8-النتيجة الصافية للنشاطات العادية	**356616236,61**	**353477806,88**
العناصر غير عادية(النواتج)		
العناصر غير عادية(أعباء)		
9-النتيجة غير عادية		
10-النتيجة الصافية للفترة	**356616236,61**	**353477806,88**
الحصة من النتائج الصافية لشركات موضوع المعادلة(1)		
11-النتيجة الصافية للمجموعات المدمجة(1)		
منها حصة ذوي الأقلية		
حصة المجمع		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على التقارير المالية والملحق رقم(03).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت أرباح معتبرة، حيث أن الزيادة من 2018 إلى 2019 تقدر بـ 0,88% وهذا مرتبط بتزايد رقم الأعمال.

كما نلاحظ الزيادة في رقم الأعمال من سنة 2018 إلى 2019 بنسبة 0,99%

المبحث الثالث: مساهمة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة (م ح)

تهدف دراسة دور المعلومات المالية إلى دراسة الأداء المالي لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل مؤشرات التوازن المالي وكذا دراسة النسب المالية.

تم تقسيم البحث إلى:

المطلب الأول: إعداد الميزانيات المالية المختصرة وتحليلها.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة وتحليلها.

أولا: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة (جانب الأصول)

الجدول رقم(2-4): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول(2018-2019).

البيان	2019	%	2018	%
الأصول الثابتة	1849200393,16	**62,47**	1904328223,99	**63,79**
مجموع الأصول الثابتة	**1849200393,16**		**1904328223,99**	
-أصول متداولة	314535007,66	**10,62**	241191919,4	**8,08**
-قيم الإستغلال	38094344,32	**1,28**	49433671,12	**1,66**
-قيم قابلة للتحقق	758285166,85	**25,61**	790005723,12	**26,47**
-قيم جاهزة				
مجموع الأصول المتداولة	**1110914518,83**	**37,51**	**1080631313,64**	**36,21**
مجموع الأصول	**2960114911,99**	**100**	**2984959537,63**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الشكل رقم(2-3): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول خلال الفترة(2018-2019).

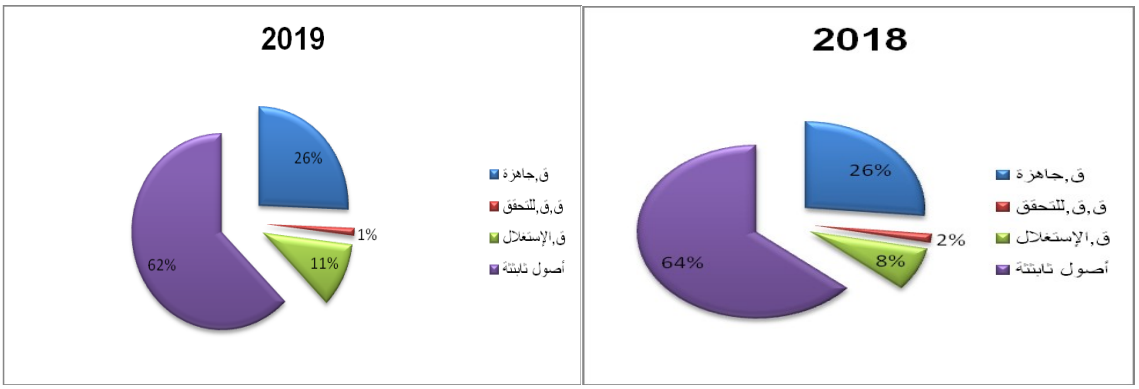

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على الجدول رقم(2-4).

ثانيا: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019)

جانب الخصوم

الجدول رقم(2-5): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم(2018-2019)

البيان	2019	%	2018	%
الأموال الدائمة				
-الأموال الخاصة	2568012772,69	86,76	2599783332,23	86,08
-ديون طويلة الأجل	81160025,95	2,74	64728785,11	2,16
مجموع الأموال الدائمة	**2649172798,64**	**89,50**	**2664512117,34**	**89,26**
-ديون قصيرة الأجل	310942113,35	10,50	320447420,29	10,74
مجموع الخصوم	**2960114911,99**	**100**	**2984959537,63**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على الميزانية محاسبية

الشكل رقم(2-4): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم(2018-2019).

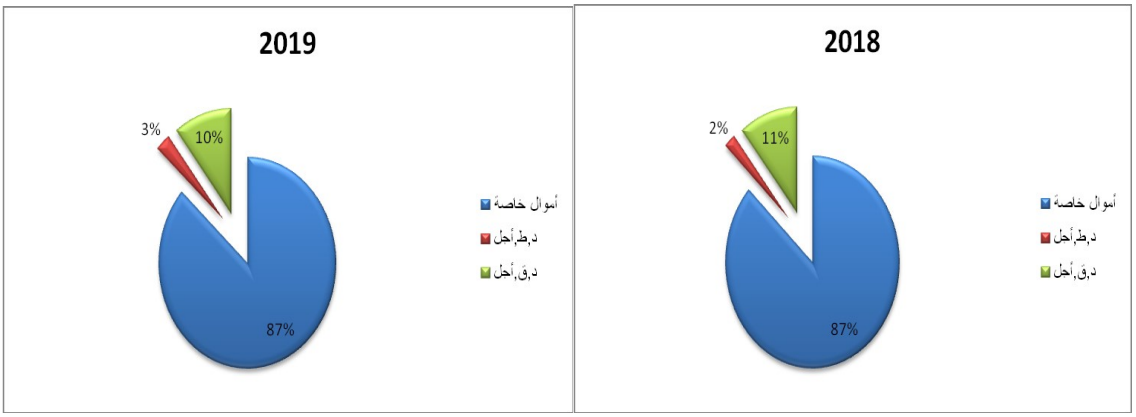

المصدر: من إعداد الطالبان بناءا على الجدول رقم(2-5).

من خلال الشكل البياني رقم (2-4) للميزانية المالية المختصرة للأصول المؤسسة نلاحظ أن الأصول الثابتة قد إنخفضت من 64% إلى 62% من سنة 2018إلى 2019

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي

أولا: حساب رأس المال

يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.

جدول رقم(2-6): حساب راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019) من أعلى الميزانية.

البيان	2019	2018
الأموال الدائمة الأصول الثابتة	2649172798,64 1849200393,16	2664512117,34 1904328223,99
راس المال العامل	**799972405,48**	**760183893,35**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على الجدولين رقم(2-4)و(2-5)

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة لسنة 2018-2019 موجب وشهد ارتفاع من سنة 2018إلى2019 بنسبة 2% أي أن المؤسسة تمكنت من من تغطيت جميع أصولها الثابتة.

جدول رقم (2-7): حساب راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019) من أسفل الميزانية.

البيان	2019	2018
الأصول المتداولة د.ق. الأجل	1110914518,83 310942113,35	1080631313,64 320447420,29
راس مال العامل	**799972405,48**	**760183893,35**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الجدولين رقم(2-4)و(2-5).

1-أنواع راس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2018-2019.

- **راس المال الخاص؛**
- **راس المال الاجنبي؛**
- **راس المال العامل الاجمالي.**

الجدول رقم(2-8): حساب رأس مال العامل (الخاص، الأجنبي، الإجمالي) لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة(2018-2019).

البيان	2019	2018
الأموال الخاصة	2568012772,69	2599783332,23
الأصول الثابتة	1849200393,16	1904328223,99
رأس المال العامل الخاص	**718812379,53**	**695455108,24**
مجموع الخصوم	2960114911,99	2984959537,63
الأموال الخاصة	2568012772,69	2599783332,23
رأس مال العامل الأجنبي	**392102139,3**	**385176205,4**
مجموع الأصول	2960114911,99	2984959537,63
الأصول الثابتة	1849200393,16	1904328223,99
رأس مال العامل الإجمالي	**1110914518,83**	**1080631313,64**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على الجدولين (2-4)و(2-5).

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

1-1-بالنسبة لرأس مال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل خلال السنتين 2018-2019 كان موجبا وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فالمصادر الداخلية كافية لتمويل استثماراتها.

1-2- بالنسبية لراس مال العامل الأجنبي:

نلاحظ إرتفاع راس مال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة حيث عرفت زيادة معتبرة لسنة 2019 مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يفسر أن المؤسسة مستقلة ماليا.

1-3- بالنسبة لرأس مال العامل الإجمالي:

نلاحظ ارتفاع راس مال العامل الإجمالي لسنة 2019 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على امتلاك المؤسسة على سيولة معتبرة.

الشكل البياني رقم(2-5): يمثل رأس مال العامل (الخاص، الأجنبي، الإجمالي) لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019).

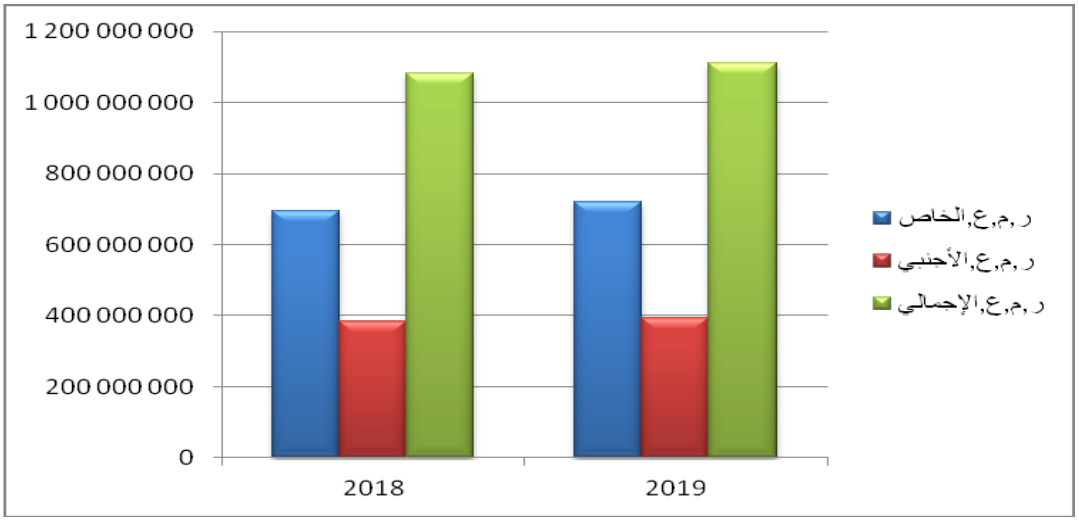

المصدر:من إعداد الطالبين بناءا على الجدول(2-8).

ثانيا: حساب احتياجات راس المال العامل:

احتياجات راس مال العامل=(الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية).

- **احتياجات الدورة=الأصول متداولة-القيم الجاهزة.**
- **موارد الدورة=ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية.**

والجدول التالي يظهر احتياجات راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة.

جدول رقم(2-9): حساب احتياجات راس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة (2018-2019).

البيان	2019	2018
احتياجات الدورة	352629351,98	290625590,52
موارد الدورة	310942113,35	320447420,29
احتياجات راس مال العامل	**41687238,63**	**(29821829,77)**

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على الجدولين قم(2-4)و(2-5).

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن احتياجات راس مال العامل سالب لسنة 2018 لان احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل اي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احياجاتها الاستغلالية.

اما سنة2019 فان احتياجات راس مال العامل موجبة بالتالي يفسر لنا ان احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وبالتالي سوف تعتمد على الديون تمويل احتياجاتها.

ثالثا: حساب الخزينة.

من خلال الجدول الآتي يمكن توضيح حساب الخزينة

الخزينة الصافية=راس مال العامل-احتياجات راس مال العامل.

او الخزينة الصافية= القيم الجاهزة-السلفات المصرفية.

الجدول رقم(2-10): حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة (2018-2019).

البيان	2019	2018
راس مال العامل	799972405,48	760183893,35
احتياجات راس مال العامل	41687238,63	(29821829,77)
الخزينة الصافية	**758285166,85**	**790005723,12**
القيم الجاهزة	758285166,85	790005723,12
سلفات مصرفية	0	0
الخزينة الصافية	**758285166,85**	**790005723,12**

المصدر: من اعداد الطالبين

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن راس مال العامل قادر على تمويل احتياجات دورتها، ولاتحتاج إى موارد أخر، أي أن حالته المالية للمؤسسة جيدة.

إلا أن تجميد الأموال في الخزينة ليس من صالحها رغم أنها حقق شروط التوازن وهي خزينة صافية موجبة.

شكل رقم(2-6): تمثيل البياني لرأس مال العامل إحتياجات راس مال العامل والخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019).

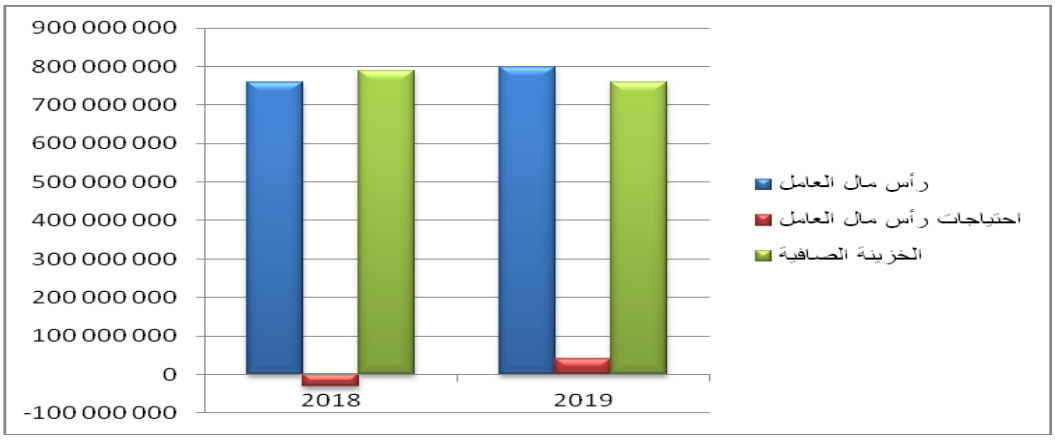

المصدر: من اعداد الطالبين.

المطلب الثالث: دراسة النسب المالية

أولا: حساب نسب السيولة

يتم حساب نسب السيولة لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها المحددة، ويتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-11): حساب نسب السيولة المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة(2018-2019).

البيان	2019	2018
نسب السيولة العامة=الأصول المتداولة/د.ق.الأجل	1110914518,83 / 310942113,35	1080631313,64 / 320447420,29
	3,57=	**3,37=**
نسبة السيولة المنخفضة=الأصول المتداولة-المخزون/د.ق.الأجل	1013563304,91 / 310942113,35	985458191,81 / 32447420,29
	3,25=	**3,07=**
نسبة السيولة الجاهزة=النقدية/د.ق.الأجل	758285166,85 / 310942113,35	790005723,12 / 320447420,29
	2,43=	**2,46=**

المصدر: من اعداد الطالبين

1-تحليل نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن النسبة زادت من سنة 2018 الى 2019 حيث تقدر بنسبة 3,37 ثم3,57 وهي أكبر من الواحد وهذا يعد مؤشر جيد للمؤسسة لأن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل.

2-تحليل نسبة السيولة المنخفضة: يلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسة تحقق نسبة أكبر من الواحد هذا يعد مؤشر جديد حيث بلغت من سنة 2018إلى سنة 2019 علي التوالي 3,07 و3,25، وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق فائض معتبر يجب استغلاله.

3-تحليل نسبة السيولة الجاهزة: حسب الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض طفيف من سنة 2018إلى سنة2019 علي توالي 2,46 و2,43

ثانيا: حساب نسب النشاط

الجدول رقم(2-12): حساب نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة للفترة(2018-2019).

البيان	2019	2018
معدل دوران الزبائن=الزبائن+ أوراق القبض×360÷المبيعات السنوية المتضمة الرسم	÷ 24210505,04 2952703193,07 2 يوم	÷28130065,58 2961732701,33 3يوم
معدل دوران الموردون=الموردون+ أوراق الدفع×360÷المشتريات السنوية متضمة الرسم	÷5062329,20 2367399404,56 7 يوم	÷13478083,49 2360716762,53 2 يوم
معدل دوران مجموع الأصول= المبيعات السنوية÷ مجموع الأصول	÷2952703193,07 2960114911,99 0,99 مرة	÷2961732701,33 2984959537,63 0,99 مرة

المصدر: من إعداد الطالبين.

1- **معدل دوران الزبائن والموردون** نلاحظ من الجدول أعلاه أن المدد الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة

من قبل الموردين للمؤسسة صغيرة جدا يومين أو يوم واحد، هذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع و الش ا رء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعامليها نقدا، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية ال ا زئدة كما تم الإشارة إليها سابقا.

2- **معدل دوران مجموع الاصول** بالنسبة لسنة 2018 و 2019 من خلال الجدول أعلاه بلغت 0,99 مرة أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق عائد يساوي 0,99 دينار على شكل مبيعات .

ثالثا: حساب نسب المديونية

جدول يمثل أهم النسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

الجدول رقم(2-13): حساب نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019)

البيان	2019	2018
نسبة الديون إلى رأس المال=الديون÷حقوق الملكية	÷392102139,3 2568012772,69 %15,26	÷385176205,4 2599783332,23 %14,81
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول=الديون÷الأصول	÷392102139,3 2960114911,99 %13,24	÷385176205,4 2984959537,63 %12,90
نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة÷مجموع خصوم	÷2568012772,69 2960114911,99 %86,75	÷2599783332,23 2984959537,63 %87,09

المصدر: من إعداد الطالبين.

1- **تحليل نسبة الديون إلى رأس المال:** نلاحظ أن نسبة الديون على حقوق الملكية كانت منخفضة في سنة 2018 ب14,81% وشهدت ارتفاع في سنة 2019 ب 15,26% هذا نتيجة لانخفاض في رؤوس الأموال الخاصة.

2- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** تمثل هذه النسبة مصادر التمويل الخارجية إلى اجمالي الأصول ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها, نلاحظ زيادة نسبة إجمالي الديون سنة 2019 مقارنة بسنة2018حيث قدرت على التوالي ب 13.24 % و12.90 %

3- **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة عن دائنيها فهي تشير إلى نسبة الديون في الهيكل المالي، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الوؤسسة مستقلة ماليا فقد سجلت على التوالي لسنة 2018 و 2019 ،86,75% و 87,09%.

رابعا: حساب نسب المردودية

جدول رقم(2-14): حساب نسب المردودية لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة(2018-2019)

البيان	2019	2018
المردودية المالية=النتيجة الصافية÷الأموال الخاصة	356616236,61÷ 2568012772,69 %13,88	353477806,88÷ 2599783332,23 %13,59
المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية÷مجموع الأصول	356616236,61÷ 2960114911,99 %12,04	353477806,88÷ 2984959537,63 %11,84
المردودية التجارية=النتيجة الصافية÷رقم الأعمال خارج الضريبة	356616236,61÷ 2952703193,07 %12,07	353477806,88÷ 2961732701,33 %11,93

المصدر: من إعداد الطالبين.

1-من خلال النتائج المردودية المالية للمؤسسة فإنها ثابتة للسنتين وتدل النسب أن كل دينار يدر بعائد قيمته 0,13 دينار.

2-المردودية الاقتصادية للمؤسسة ازدادت من 0,11 إلى 0,12 يدل على استغلال الأصول بصفة جيدة.

3- المردودية التجارية فهي متزايدة حيث أن 1 دينار من رقم الأعمال يحقق على التسلسل0,11 و 0,12 دينار وهذا حسب زيادة رقم الأعمال من سنة إلى أخرى يؤدي إلى زيادة النتيجة الصافية.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة المعلومات المالية والمؤشرات المالية والنسب المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة تبين دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومن خلال النتائج المسجلة لسنوات الدراسة يمكن للمؤسسة القيام بالإجراءات التي تساعد على تحسين الوضعية المالية خلال السنوات المقبلة، وبدراسة المؤشرات تبين أن المؤسسة حققت نتائج جيدة وإن تفاوتت من مؤشر للآخر.

وفي هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا للمعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، ومحاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه المعلومات المالية بإعطاء صورة ، ومحاولة الوقوف على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية بإعطاء صورة واضحة وشفافة عن القوائم المالية، وكذلك التقارير الناتجة عنها، ومدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي، الذي يعتبر تقنية ووسيلة ناجعة لتفادي المخاطر التي تعيق مسار المؤسسة، واستخدام أهم المعايير والمؤشرات التي تمكننا من تقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة وتحقيق الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة الميدانية في مؤسسة مطاحن الحضنة حيث سمحت لنا المؤشرات في تشخيص الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف

1-إختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** إن المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد بالفعل على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- **الفرضية الثانية:** تتضمن القوائم المالية للمؤسسة على معلومات اقتصادية معبر عنها بشكل مالي، وكذلك بمجموعة التقارير التي تساعد في تقييم وتحسين الأداء المالي لفترة معينة، ويمكن الاعتماد عليها في توجيه المؤسسة إلى المسار الصحيح.
- **الفرضية الثالثة:** لا تساهم جودة المعلومات المالية في تحسين الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة رغم توفرها على المعلومات المحاسبية ذات جودة.

وهذا راجع إلى رغبة المسيرين على الاعتماد على الديون قصيرة الأجل وعدم تغيير طريقة التمويل.

2-نتائج الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على الشركة مطاحن الحضنة خلال الفترة2018-2019 توصلنا إلى مجموعة من استنتاجات والملاحظات، والمتمثلة في ما يلي:

- استطاعت الشركة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أنها قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.
- بالنسبة للسيولة فالشركة تحتفظ بقدر كاف من السيولة خلال سنة2018-2019وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون أية صعوبات.

- من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تقدم في أدائها خلال السنة الأخيرة من الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها.
- تعتمد مؤسسة مطاحن الحضنة بشكل كبير على أموالها الخاصة

3- الاقتراحات وتوصيات:

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج نقدم التوصيات التالية:

- يجب توفير المعلومات الضرورية واللازمة لمتخذي القرارات لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية وتحسين جودة المعلومات التي تعد مخرجات الانظمة المحاسبية.
- يجب تأهيل وتدريب العنصر البشري من خلال إخضاعه لدورات تكوينية في مجال التحليل المالي للرفع من مستوى الأداء
- تحصيل الحقوق لدى الغير.
- تحسين مردودية المؤسسة.
- تسديد الديون قصيرة الأجل.
- على المؤسسة الإهتمام بجميع المؤشرات بعتبارها قاعدة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

4-آفاق البحث

في الأخير يمكن القول أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
2. بوشنقير ميلود وزغيب مليكة، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان م.ج، 2010.** بتصرف
3. خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الادارية لترشيد القرارات التخطيطية**، دار وائل للنشر، الأدن، 2005.
4. دريد كمال آل شبيب، **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الاردن،2007.
5. رغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة سكيكدة، 2010.
6. السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
7. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية، 2008.
8. صباح رحيمة محسن، وأخرون، **نظم المعلومات المالية أسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها**، ط1، مؤسسة الوراق لنشر وتوزيع، عمان، أردن،2011.
9. عبد الوهاب نصر علي، **مبادئ المحاسبية المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003-2004.
10. علاء فرحان طالب، ايمان شيخان المشداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر وتوزيع، عمان، 2011.
11. عليان شريف وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**،ط1،دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.
12. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات المساهمة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
13. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي والاتماني**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
14. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.

15. ناصر دادي عدون، **دور التحليل المالي، تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 200.

ثانيا/ الرسائل الجامعية:

1. إسماعيل سبتي، **أثر تطبيق القيمة العادلة علي القياس المحاسبي في المجموعة-دراسة مقارنة بين مجموعة الدول**-أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2016/2015.

2. بوزار صفية، **تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ضل الخوصصة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001.

3. بوزقراري حياة، **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم إقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2010.

4. حامدي علي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية علي صنع القرار في المؤسسات الأقتصادية الجزائرية**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1011/2010.

5. زلاسي رياض، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة مقدمة لنيل رسالة الماجستير في العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.

6. صباحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ضل المحاسبة الدولية (IFRS-IAS) وأثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2011.

7. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2001.

8. عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبية**، ذات السلال للطبعاعة والنشر، الكويت، 1990.

9. علي حمادي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجسترفي علوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2011/2010.

10. ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبيةِ وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة لنيل الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

ثالثا/ المجلات ومؤتمرات:

1. أّحمد خضير أحمد، **أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص189.

2. دادن عبد الغني، كماسي محمد الامين، الاداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08-09مارس2005.
3. عبد المليك مزهودة، **المقاربة الإستراتيجية للأداء مفهوما وقياسا**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، يومي8-9مارس،89،205.

رابع/ ملتقيات:

1. سناء عبد الكريم الخانق، مظاهر الاداء الاستراتيجي والميزة التنافسية، مطبوعات الملتقي العلمي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي8-9مارس2005.

خامسا/ الجرائد الرسمية:

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 مايو 2008م.

سادسا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1. Abdellatif khemkhem, la dynamique du contrôle de gestio, Dunod, Paris, 2Ed, 1996.
2. Bernard C, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, economica, 200.

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المحاسبية (جانب الأصول)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:20

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	R1S2L1	115 653,49	115 653,49		
Immobilisations corporelles		3 612 818 989,93	1 831 911 569,95	1 780 907 419,98	1 795 290 776,97
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 461 930 917,51	620 811 677,81	841 119 239,70	856 404 069,47
Groupe D'actif Destinés à La Cession		132 603 618,80		132 603 618,80	682 988 554,14
Autres immobilisations corporelles		1 762 386 300,26	1 211 099 892,14	551 286 408,12	
Immobilisations encours		53 450 738,43		53 450 738,43	95 972 429,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants		18 800,00		18 800,00	18 800,00
Impôts différés actif		14 823 434,75		14 823 434,75	13 046 217,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 681 227 616,60	1 832 027 223,44	1 849 200 393,16	1 904 328 223,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		317 209 960,55	2 674 952,89	314 535 007,66	241 191 919,40
Stocks matiéres premiéres et fournitures		193 194 375,00		193 194 375,00	124 390 565,00
Produits finis et encours		23 989 418,74		23 989 418,74	21 628 233,09
Autres stocks		100 026 166,81	2 674 952,89	97 351 213,92	95 173 121,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		351 318 874,41	327 108 369,37	24 210 505,04	28 130 065,58
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		20 046,33		20 046,33	8 434 249,59
Autres débiteurs		14 364 099,04	500 306,09	13 863 792,95	12 869 355,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		758 285 166,85		758 285 166,85	790 005 723,12
TOTAL ACTIF COURANT		1 441 198 147,18	330 283 628,35	1 110 914 518,83	1 080 631 313,64
TOTAL GENERAL ACTIF		5 122 425 763,78	2 162 310 851,79	2 960 114 911,99	2 984 959 537,63

الملحق رقم (02): الميزانية المحاسبية (جانب الخصوم)

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:21

EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		356 616 236,61	353 477 806,88
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 211 396 536,08	2 246 305 525,35
TOTAL I		2 568 012 772,69	2 599 783 332,23
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		12 232 125,23	8 663 881,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		68 927 900,72	56 064 904,11
Prov.p/pensions et oblig.similaires		68 927 900,72	56 064 904,11
Autres Provisions			
TOTAL II		81 160 025,95	64 728 785,11
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		5 062 329,20	13 478 083,49
Opérations Groupe			
Impôts		332 543,00	12 596,00
Autres dettes		305 547 241,15	306 956 740,80
Trésorerie passif			
TOTAL III		310 942 113,35	320 447 420,29
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 960 114 911,99	2 984 959 537,63

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (03): جدول حساب النتائج

CIC HODNA M28

EDITION_DU:19/02/2020 10:22
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Chiffres d'Affaires		2 952 703 193,07	2 961 232 701,33
Ventes de marchandises		9 773 321,25	4 087 513,73
Ventes Produits Finis		2 917 287 339,82	2 940 333 000,00
Ventes Produits Intra-Groupe		22 231 500,00	13 368 000,00
Prestation de Services		2 902 215,20	2 703 422,80
Autres Ventes		508 816,80	740 764,80
Variation stocks produits finis et en cours		2 361 185,65	15 645 382,48
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		1 211 731,45	2 097 818,18
Cession Inter Unités		57 105 832,30	4 722 583,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		3 013 381 942,47	2 983 698 485,90
Achats consommés		-2 367 399 404,56	-2 360 716 762,53
Services extérieurs et autres consommations		-26 089 764,66	-26 686 185,29
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-2 393 489 169,22	-2 387 402 947,82
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		619 892 773,25	596 295 538,08
Charges de personnel		-207 951 255,16	-201 679 204,75
Impôts, taxes et versements assimilés		-8 873 433,21	-1 291 568,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		403 068 084,88	393 324 765,33
Autres produits opérationnels		9 079 627,68	25 335 847,54
Autres charges opérationnelles		-39 194,88	-32 417,21
Dotations aux Amortissements		-54 702 997,39	-70 751 968,33
Dotations aux Provisions		-12 862 996,61	-7 475 459,88
Reprise sur pertes de valeur et provisions		12 849 400,87	14 276 856,10
V- RESULTAT OPERATIONNEL		357 391 924,55	354 677 623,55
Produits financiers		1 015 339,48	1 015 934,48
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		1 015 339,48	1 015 934,48
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		358 407 264,03	355 693 558,03
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-2 215 751,15
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1 791 027,42	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 036 326 310,50	3 024 327 124,02
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 679 710 073,89	-2 670 849 317,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		356 616 236,61	353 477 806,88
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			

../.. la suite sur la page suivante

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم المعلومات المالية وإبراز أهميتها في القوائم المالية ودراسة الأثر الذي تحدثه هذه المعلومات المالية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وهذا من خلال تلك الخصائص التي تتمتع بها المعلومات المالية حتى تكون ذات جودة تسمح باستخدامها بشكل صحيح لاتخاذ القرارات بالاعتماد على لمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لتقييم أدائها والحكم على وضعيتها المالية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات المالية، جودة المعلومات المالية، الأداء المالي.

Abstract:

This study aims to present financial information and highlight its importance in financial statements and to study the impact this financial information has on improving the financial performance of the economic enterprise, through those characteristics that have financial information so that is of a quality that allows for use properly made decisions based on financial balance indicators and ratios to evaluate their performance and judge their financial situation.

Keywords: Financial Information, Quality of Financial Information, Financial performance.